الأمم المتحدة

A/55/PV.79

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٧٩**
الجمعة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٧٥ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراع

مشروع القرار (A/55/L.52)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا ليعرض مشروع القرار (A/55/L.52).

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/55/L.52 المعنون ''دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التداول غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة من أجل منع وقوع الصراعات وتسويتها''.

من المألوف أن الماس سلعة ثمينة جدا. وبالإضافة إلى قيمة الماس الذاتية، فإنه يُشترى أيضا لجماله. ومع ذلك فإن جانبا من التجارة في هذه الأحجار المرغوب فيها كثيرا له وجه قبيح أيضا. فنحن لن نستطيع أبدا أن ننسى منظر أطفال سيراليون الذين فقدوا أطرافهم أو قُطعوا إربا إربا من جانب قتلة فقدوا عقولهم مموّلين من أرباح التجارة غير المشروعة في ماس الصراع، ولا يمكن أيضا أن ننسى عمليات التشريد والقتل التي تعرض لها مئات الآلاف من المواطنين الأنغوليين على أيدي المتمردين المنتمين إلى الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) الذين يموّلون من ماس الصراعات.

إلا أنه من المهم أن نؤكد على حقيقة أن الماس الممول للصراع لا يشكل سوى ٤ في المائة من الحجم الإجمالي للتجارة العالمية في الماس. وهذا يعني أن ٩٦ في المائة من ماس العالم هو في الواقع ''ماس للرخاء''. وهذه التجارة المشروعة في الماس حاسمة للتنمية الاقتصادية في بلدان كثيرة. فهناك الآلاف من الأسر في بلدي وعبر منطقتنا كلها يعتمدون في كسب رزقهم على العمل في مجال تعدين الماس المشروع وبيعه.

ويعتقد مقدمو مشروع القرار هذا اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ خطوات لمعالجة قضية الماس الممول للصراع. ونرى أن هذا يمكن أن يتم من خلال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-77682 (A)
0077682

التنسيق والعمل الدوليين بشكل متضافر. ومن شأن ذلك أن يثبت أن المجتمع الدولي ليس عاجزا أو صامتا فيما يتعلق بقضية الماس الممول للصراع. ونأمل أن تنضم الدول الأعضاء في توجيه بيان قوي واضح ولا لبس فيه بأن العالم قادر على التصرف ومستعد للتصرف بشكل حاسم لقطع الصلة بين التداول غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة.

وقد جاء مشروع القرار هذا نتيجة عن عملية بدأت أولا في كيمبرلي في أيار/مايو ٢٠٠٠. وعُقدت بعد ذلك اجتماعات أخرى في لواندا ولندن ووينديهوك لهذا الغرض. وأصبحت تلك الاجتماعات معروفة باسم عملية كيمبرلي، وهو اسم مدينة في جنوب أفريقيا شهدت بداية استخراج الماس على نطاق تجاري في عام ١٨٧٩ - وقد نجمت عملية كيمبرلي عن نهج شامل من جانب الحكومات والأوساط الصناعية والمجتمع المدني في الدول التي تقوم بتصدير الماس وتجهيزه واستيراده، بغية إيجاد حلول لمشكلة الماس الممول للصراع. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر شارك ١٦ بلدا في اجتماع وزاري لعملية كيمبرلي عقد في بريتوريا.

وسعت عملية كيمبرلي إلى وقف دخول الماس الممول للصراع في سوق الماس المشروع، وبذلك فإنها تحرم حركات التمرد من الدخل اللازم لتمويل جهودها العسكرية الرامية إلى تقويض الحكومات الشرعية أو الإطاحة بها. وبالتالي، فإن تلك العملية تحمي سوق الماس المشروع بينما توجه رسالة واضحة عن اعتزام كل الأطراف المعنية معالجة قضية الماس الممول للصراع بطريقة مجدية وعملية.

وتتوقع جنوب أفريقيا أن تؤدي عملية كيمبرلي إلى وضع وتنفيذ مخطط دولي لإصدار الشهادات بشأن الماس الخام. وسيُعلم مخطط إصدار الشهادات هذا المخططات الوطنية لإصدار الشهادات التي تعمل ولديها قدرات إنفاذ قانونية بطرائق رصد وتنظيم ومراقبة عمليات تداول الماس. وفي منطقتنا في الجنوب الأفريقي، قامت بلدان، مثل بوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا بالفعل بتصميم نظم لرصد إنتاج وتسويق الماس الذي تقع مصادره الأصلية داخل حدودها. واتخذت حكومتا أنغولا وسيراليون مبادرات هامة مماثلة لمعالجة مشكلة الماس الممول للصراع. ولهذه الأسباب يود وفد بلادي أن يحث على توفير الموارد اللازمة لمساعدة المزيد من البلدان على وضع مخططات وطنية لإصدار شهادات بشأن الماس ذات قدرات إنفاذ قانوني.

وفي إعداد مشروع القرار هذا، سعت البلدان الممثلة في عملية كيمبرلي إلى وضع نهج واسع، ولكنه شامل، لمعالجة مشكلة الماس الممول للصراع. ولا يفوتنا أيضا أنه يتعين أن تعتمد أوساط صناعة الماس والحكومات نُهجا للتنمية المستدامة. فصناعات الماس تمثل مصادر هامة لتهيئة فرص عمل، والحصول على النقد الأجنبي، وإيرادات الضرائب، والاستثمارات. ونحن ندرك أيضا مسؤولية دوائر صناعة الماس عن النهوض بشؤون البيئة والبنى التحتية للمجتمعات التي قد تتعرض لاضطرابات أو اختلالات في المناطق التي تجري فيها الأنشطة التعدينية.

ويعترف مشروع القرار بدور الماس الممول للصراعات في تأجيج هذه الصراعات وما لها من آثار مدمرة على السلام والسلامة والأمن لكل الشعوب في البلدان المتضررة. كما أنه يسلط الضوء على استخدام ماس الصراع من جانب حركات التمرد لتمويل أنشطتها، بما في ذلك محاولات تقويض الحكومات الشرعية أو الإطاحة بها. وعلاوة على ذلك، فإنه يؤكد على ضرورة أن تكون التدابير التي تتخذ في التصدي للماس الممول للصراع فعالة وعملية ومتماشية مع القانون الدولي. كما أكد على ضرورة إنفاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتتطلع حكومة بلادي إلى عملية كيمبرلي الموسعة كيما تشمل جميع البلدان الرئيسية التي لها مصالح كبيرة في صناعة الماس. ونرى أن وجود شراكة بين الحكومات وأوساط الصناعة والمجتمع المدني سيحمي الصناعة المشروعة من أي آثار سلبية غير مقصودة.

ويسر وفد بلادي أن مشروع القرار هذا قد اجتذب عددا كبيرا جدا من البلدان للمشاركة في تقديمه. وآمل أن تؤيد الجمعية العامة هذه المبادرة الهامة وذلك باعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

إننا ندرك أنه توجد دول أعضاء تجد صعوبة بالنسبة لبعض أجزاء مشروع القرار هذا. والواقع أن بلدان عملية كيمبرلي قضت أسابيع عديدة في المناقشات من أجل التوصل أخيرا إلى هذا النص التوفيقي. ونحن نقر أن مشروع القرار هذا قد لا يغطي كل القضايا وكل الفروق الدقيقة في الأفكار التي أثيرت في هذه المناقشة الهامة. ومع ذلك، نحن نأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد الجمعية العامة لسبب رئيسي، ألا وهو أنه من الضروري أن توجه رسالة واضحة لا لبس فيها لمن يتاجرون بماس الصراعات غير المشروع بأن الأمم المتحدة عاقدة العزم على القيام بشكل حاسم بقطع الصلة بين التداول غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم لأتكلم عن قضية تتسم بأقصى درجة من الاستعجال – وهي تلك الآفة التي نطلق عليها ”الماس الممول للصراعات“. لقد كان ردنا على هذه المشكلة ضعيفا وغير كافٍ على الإطلاق على امتداد فترة زمنية طالت أكثر من اللازم. فمن خلال تجاهلنا للمشكلة، أو ترك من لهم مصالح راسخة في هذه التجارة يقنعوننا بأنها مشكلة ليس لها وجود، أخفقنا في الوفاء بمسؤوليتنا العليا، وهي العمل في سبيل اتقاء نشوب الصراعات قبل أن تبدأ.

فلنبدأ اليوم بداية جديدة، لأن الاتجار غير المشروع بالماس يغذي ثقافة من الإجرام والصراع، وخاصة في أفريقيا حيث تتجلى ذروة المأساة. ولا جدال في أن الوقت قد حان، بل وفات أوانه، لأن نفعل شيئا حيال هذا الوضع. في العام الماضي، انضممنا إلى صفوف قادة من حكومات الدول المنتجة للماس والدول المستوردة للماس، مؤسسات خاصة مشروعة تتجر بالماس، ومنظمات غير حكومية. فالحكومات وأوساط الصناعة يجب أن تعمل معا لتطوير تقنيات وآليات لوقف هذه التجارة.

وكما شهدنا في أنغولا وسيراليون والكونغو وفي أماكن أخرى، توجد صلة مباشرة بين الماس الممول للصراعات وتوفر الأموال لدى حركات التمرد لشراء أسلحة متطورة غير مشروعة. وشهدنا في تلك الأماكن العواقب الوخيمة المترتبة على هذه التجارة، من أُسر مشردة ومجتمعات مدمرة ومسممة، وأطفال بُترت أطرافهم.

وفي السنة الماضية تصرفت الأمم المتحدة كما يجب للتعامل مع مشكلتي أنغولا وسيراليون على وجه التحديد، وكان هناك بعض التقدم. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٧٣ (١٩٩٨) الذي حظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر، من أنغولا، لكل أصناف الماس الذي لا تتحكم فيه الحكومة الأنغولية عن طريق نظام شهادات المنشأ.

وبعد ذلك، وتحت قيادة كندا بصفتها رئيس لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة لأنغولا، قام مجلس الأمن باستكشاف واعتماد خطوات جديدة لتقليل ثغرات الجزاءات. ولا يزال هذا الجهد مستمرا، ونأمل أن يكون قد

بدأ يؤدي إلى نضوب مصادر تمويل قوات التمرد التابعة لحركة يونيتا.

وفي هذا العام، وبعد انهيار اتفاق لومي في سيراليون، تصرف مجلس الأمن من جديد. ومن دواعي شعوري بالفخر أن الولايات المتحدة قامت بدور قيادي في هذا الصدد. فبموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، فرضت الأمم المتحدة حظرا إلزاميا على شراء أحجار الماس من سيراليون، إذا لم تصدر لها شهادات من الحكومة. وقد وضعت حكومة سيراليون الآن نظاما لإصدار شهادات المنشأ لتنظيم تجارة الماس، وهي تحاول أن تجعل هذا النظام فعالا.

وبالإضافة إلى ذلك، قرر رؤساء الدول أو الحكومات، أثناء قمة مجلس الأمن التاريخية التي انعقدت في العام الماضي تحت رئاسة مالي ورئيس جمهوريتها، كوناري، اعتماد إجراءات في المجالات التي يسهم فيها استغلال الماس والاتجار به بطرق غير قانونية في تصعيد الصراعات واستمرارها.

وأحد المجالات التي لم تحظ حتى الآن بمعالجة وافية هو مسألة الماس المستخرج من إقليم خاضع لاحتلال عسكري أجنبي؛ وهي مشكلة تؤثر، مثلا، على جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ترى الكثير من عائدات ماسها يستنزف على أيدي الغير. بيد أن علينا ألا نخدع أنفسنا بالظن أن التصرف في هذه المجالات المنتقاة وحدها سيحل المشكلة. فهي ليست مشكلة أفريقية أو مشكلة آسيوية أو مشكلة أوروبية: إنها مشكلة عالمية وتتطلب حلا عالميا.

وها نحن نشهد اليوم بوادر استجابة عالمية. والولايات المتحدة مسرورة بالجهود التي تبذلها البلدان التي تنتج الماس، والتي تقوم بتجهيزه والتي تصدره وتستورده، وممثلو الأوساط الصناعية، والمنظمات غير الحكومية التي اضطلعت بمبادرات بشأن هذه المشكلة. وابتداء من الاجتماع الأولي الذي عقد في كيمبرلي بجنوب أفريقيا في أيار/مايو الماضي، وصولا إلى الاجتماع الوزاري الذي انعقد في بريتوريا في أيلول/سبتمبر الماضي، أرست عملية كيمبرلي المفهوم العريض المتعلق بإنشاء نظام دولي لإصدار الشهادات لأحجار الماس الخام. وفي تشرين الأول/أكتوبر في لندن، ساهمت أكثر من ٣٥ أمة في العملية بإضافة دعمها. وهذا الإنجاز الهام يحتاج إلى مساندتنا. وقد حان الوقت من زمن طويل لأن تعرب الجمعية - برلمان بني البشر - عن دعمها لهذه الجهود.

وإذ نسعى لإنهاء هذا الاتجار بالماس الممول للصراع، يجب ألا ننسى في الوقت ذاته أن هناك سوقا قوية مشروعة لتجارة الماس. واسمحوا لي أن أؤكد هنا أننا لا نبغي الإضرار بالصناعة المشروعة. فهذا الجهد، على النقيض من ذلك، يجب أن يساعد الصناعة المشروعة، وأن يساعد في جلب أرباح وعوائد هذا الإرث العظيم للبلدان التي أسعدها حظها بوجود مناجم الماس على أرضها، إلى شعوب تلك البلدان.

وبوتسوانا مثال حي على ذلك: ديمقراطية قوية تعتمد على تجارتها النشطة في الماس لصالح نمائها الاقتصادي. ونفس الشيء ينطبق على ناميبيا. أما جنوب أفريقيا التي لا تزال في طريقها إلى الخروج من ويلات الظلم والقسوة التي عاشتها أيام الفصل العنصري، فهي أيضا تعتمد على قطاعها المتعلق بصناعة الماس. وقد استمعنا للتو إلى البيان البليغ الذي أدلى به السفير كومالو باسم بلده الذي يعد لاعبا مركزيا في هذه الدراما الكبرى التي طال أمدها. ومما يكتسب نفس القدر من الأهمية أن الدول التي تمر بأزمات، مثل سيراليون وأنغولا، ستستفيد استفادة هائلة إذا تسنى لها طرد التجارة غير المشروعة وحماية التجارة المشروعة.

واليوم، أقف هنا، نيابة عن بلدي، لأتعهد بأن الولايات المتحدة ستعمل مع كل الأطراف المعنية لبلورة هذه العملية ودفعها للأمام. أما أكثر الوسائل فعالية للشروع فيها فهي وجود نهج متكامل يضم الحكومات وأوساط الصناعة والمجتمع المدني – ويسرني أن يكون بيننا اليوم هنا في هذه القاعة ممثلون عن صناعة الماس.

ونعتقد أنه من الأساسي أن ندعم جهود عملية كيمبرلي الموسعة، أو عملية شبيهة بكيمبرلي – للمساعدة في تصميم نظام دولي لإصدار الشهادات لأحجار الماس، لمعالجة هذه العملية العالمية. ونرحب بالدور الذي تضطلع به زعامة جنوب أفريقيا القوية في عملية كيمبرلي، وبكونها ضمن مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم. كما نرحب بقرار ناميبيا استضافة اجتماع تقني في مطلع العام المقبل.

فلنوجه إلى العالم اليوم من الأمم المتحدة رسالة إلى كل من يستخدمون الماس لخدمة مآرب مفزعة. ولنوضح لهم أن المجتمع الدولي سيرقى أخيرا إلى مستوى مسؤولياته. وواجبنا هو أن نخرج أولئك الناس من هذه التجارة. فلا يمكننا أن نسمح بأن تصبح أثمن وأجمل أحجار في العالم رمزا للرعب والمتاعب إلى الأبد.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي: إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة: تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تعلن تأييدها لهذا البيان.

للمرة الأولى، تنظر الجمعية العامة في مشكلة الاتجار غير المشروع بالماس وصلته بالصراعات. والاتحاد الأوروبي يرحب بهذه المبادرة لأن النجاح في مكافحة هذا النوع من التجارة غير المشروع لا يمكن بلوغه اعتمادا على جهود وطنية محضة، بل إنه يقتضي وجود تعاون دولي معزز لكفالة تطبيق سيادة القانون.

ولقد مكنت هذه التجارة على مدى سنوات من تمويل شراء الأسلحة وبالتالي إدامة الصراعات المسلحة. وطبيعي أن تتبادر إلى أذهاننا ثلاث حالات من البلدان التي تنتج الماس وتدور فيها رحى الصراعات.

إن سيراليون مثال على التجارة غير القانونية بالماس يثير الجزع. فالجبهة الثورية المتحدة تعتمد على هذه التجارة لتمويل حملاتها العسكرية. والسكان المدنيون هم ضحايا موجات العنف المأساوية. وأنغولا مثال آخر. فطوال العقد الماضي، وفّرت التجارة غير القانونية في الماس أكثر من ٣ بلايين دولار للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وقد مكّنته هذه الأموال من مواصلة كفاحه المسلح. والمثال الثالث هو جمهورية الكونغو الديمقراطية. فنهب الثروات الاقتصادية لذلك البلد، ولا سيما الماس، يؤجج نيران الصراع المسلح المستمر. وأصبح واضحا بصورة متزايدة أن التلهف على هذه الموارد هو أحد الدوافع لوجود قوات أجنبية في الكونغو، بما يشكل انتهاكا لسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية، مثلما هو اليوم أحد الأسباب الرئيسية للجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، وبالتأكيد بالنسبة ليونيتا في أنغولا.

وينبغي التشديد على أن المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، يسهم بقوة في توعية الناس بخطر هذه التجارة. وفي هذا السياق، فإن مكافحة الاتجار غير القانوني بالماس عامل في منع الصراعات.

ولقد أحرز البحث عن حلول تقدما في الآونة الأخيرة بفضل العمل المتضافر لطرفين رئيسيين هما: الأمم المتحدة ودول عملية كيمبرلي. ويرحب الاتحاد الأوروبي، قبل كل شيء، بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن من أجل حظر تجارة الماس الممول للصراعات. فقرارات مجلس الأمن وبياناته باتت معالم في مكافحة هذه التجارة. ويخطر على بالي بصفة خاصة القرارات ١١٧٣ (١٩٧٨) و ١٢٣٧ (١٩٩٩) و ١٢٩٥ (٢٠٠٠) بشأن أنغولا، وهي القرارات التي تفرض جزاءات على تجارة يونيتا في الماس، وتنشئ فريقا من الخبراء، وتضع آلية للرصد؛ والقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بشأن سيراليون، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على تجارة الماس التي تخرج عن نطاق سيطرة الحكومة؛ والبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ينص على إنشاء فريق من الخبراء لجمع المعلومات عن جميع الأنشطة المتعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والموارد الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الأنشطة التي تنتهك سيادة ذلك البلد.

والبلدان الكبيرة المصدرة والمستوردة للماس، والبلدان التي لديها صناعات تتعلق بالماس تعهدت، من جهتها، ببذل جهود مشتركة لتنفيذ إجراءات ترمي إلى حظر تجارة الماس الممول للصراعات. ولقد أحرزت عملية كيمبرلي تقدما كبيرا. والاجتماع الوزاري المعقود في بريتوريا بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر أدى إلى اعتماد بيان يسلط الضوء على الإسهام الذي يمكن للمخطط الدولي لإصدار الشهادات أن يقدمه في مكافحة التجارة غير المشروعة في الماس الخام.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا إسهام صناعة الماس، ولا سيما المجلس العالمي للماس، والمجلس الأعلى للماس، والاتحاد العالمي لبورصة الماس، والرابطة الدولية لأصحاب صناعات الماس، في دعم الجهود الدولية بشأن وضع مخطط دولي لإصدار الشهادات. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي مواصلة العمل على وضع مخطط دولي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام. وينبغي تشجيع الجهود المتعلقة بوضع ذلك المخطط.

وفي هذا السياق، يذكِّر الاتحاد الأوروبي بأن مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة الدول الصناعية الثماني في ميازاكي بشأن مبادرات منع الصراع قد أسفر عن إحراز تقدم جاد في مكافحة التجارة غير القانونية في الماس. ويزمع الاتحاد الأوروبي دعم نهج يرمي إلى منع هذا النوع من التجارة غير القانونية. وفي الوقت نفسه، يود أن يحافظ على التجارة القانونية في الماس التي تشكل مصدرا رئيسيا للتنمية في بلدان عديدة.

وأي مخطط لإصدار الشهادات سيتعرض لخطر الالتفاف حوله. لذلك، ينبغي إجراء مناقشات بشأن مكافحة التجارة غير القانونية والتجار القائمين بها. والاتجار بطبيعته لا يقتصر على حدود معيّنة، واهتمامات المجرمين مطابقة في أغلب الأحيان من أزمة إلى أخرى. وفي هذا السياق، يمكن النظر في احتمال وضع آلية دولية لرصد تجارة الماس والمواد الخام النادرة والنفيسة الأخرى التي تسهم في تمويل الحروب. ويمكن النظر أيضا في إنشاء بنية موحدة لتقاسم الخبرة في إطار الأمم المتحدة، بغية تجميع جميع البيانات وكفالة تحقيق ترابط أساسي بين مختلف الحالات. وفي غضون ذلك، ينبغي تقديم الدعم المخلص للجان الجزاءات التي ينشئها مجلس الأمن – ولا سيما اللجان وأفرقة الخبراء وهيئات الرصد المتعلقة بأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون – في الجهود التي تبذلها من أجل كشف النقاب عن الاتجار غير القانوني بالماس. وعلى نحو أعم، وبما هو أبعد من مسألة الماس المموِّل للصراعات، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا قلقه إزاء التهديد الذي يشكله

الاستغلال غير القانوني للثروات الطبيعية على أمن العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا.

ويتعين أن نبدأ مرحلة جديدة في مكافحة الماس المموِّل للصراعات. والاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار الذي قدمته جنوب أفريقيا بغية اعتماده. وعقب عملية كيمبرلي، والدول المشاركة فيها تؤيده أيضا، يقترح مشروع القرار هذا إنشاء مخطط دولي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام. وينبغي للدول، ولا سيما الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للماس، أن تبذل كل جهد ممكن لإحراز تقدم عاجل في المفاوضات المتعلقة بوضع مخطط دولي، بغرض عرضه في أسرع وقت ممكن، وأن تتخذ كل خطوة ممكنة للَجم التجارة غير المشروعة في الماس الخام. ويجب أن يكون مشروع القرار هذا خطوة أولى نحو إجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع. فهو انعكاس لاهتمام الأمم المتحدة في المدى البعيد بمتابعة هذه المسألة الهامة للغاية. ويحدونا أمل وطيد في أن يتبلغ الاتحاد الأوروبي معلومات كاملة ومنتظمة عن الخطوات اللاحقة المتعلقة بتنفيذ مشروع القرار هذا الذي يزمع الاتحاد الأوروبي أن يضطلع فيه بدور بنَّاء ونشط.

وأود أن أطلب إلى هذه الجمعية الآن أن تصغي بانتباه إلى ما سأقوله بصفتي ممثلا لفرنسا.

إن النص الذي عرضه توا سفير جنوب أفريقيا هام جدا. إنه بداية عملية تؤيدها فرنسا كامل التأييد. وإنه لأمر طيب أن تبقي الجمعية العامة مشكلة الماس المموِّل للصراعات قيد نظرها. ومع ذلك، ولهذا السبب بالذات، وحيث أن ما نقوم به يشكل البداية، ينبغي لنا أن نكون واضحين جدا ودقيقين جدا بشأن ما نتكلم عنه.

وترى فرنسا – وأعتقد أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه الجمعية تشاركها هذا الفهم – أن أحجار الماس الممولة للصراعات:

”هي الأحجار الخام التي تستخدمها حركات التمرد لتمويل أنشطتها العسكرية، بما فيها محاولات تقويض الحكومات الشرعية أو الإطاحة بها“،

على النحو المبين في الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار. وبالإضافة إلى ذلك فإن الماس الممول للصراع، كما تصفه الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار، هو:

”أحجار الماس الخام التي تأتي من أراضي في البلدان المنتجة للماس تخضع للاحتلال العسكري من طرف بلد آخر“.

ويعني ذلك بالتحديد، أن هذا الوصف لا ينطبق فحسب، مثلا، على الماس الذي تنتجه وتصدره بشكل غير مشروع حركة يونيتا في أنغولا أو الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون، وإنما أيضا على الماس الذي ينتج ويصدر في أجزاء من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تحتلها قوات أجنبية لم يقم أحد بدعوتها إلى ذلك البلد. وأنا أقول ذلك بعد التشاور مع الكاتب الأساسي للنص، السفير كومالو، ممثل جنوب أفريقيا، وأقوله بعد موافقته. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير كومالو، الذي قاد هذا الجهد نحو النجاح.

وفي اعتقادي أننا نتفق جميعا مع تعريفه. أما أولئك الذين لديهم رأي مخالف، والذين يعتقدون أن الماس الذي نهبته القوات الأجنبية المحتلة ليس هو الماس الذي يمول الصراع – أي بمعنى آخر الماس الذي يدفع تكاليف الصراع ويشعله – فعليهم أن يعلنوا بوضوح تام رأيهم هنا اليوم، لأن

الأمور يجب أن تكون واضحة بيننا في الوقت الذي نشرع فيه في هذه العملية الهامة.

وانطلاقا من هذه الروح، فإن فرنسا مقتنعة بأن الدول المشاركة في إنتاج الماس، والاتجار به ونقله واستعماله والتي تشارك في عملية كيمبرلي سيهمها معالجة مشكلة الماس الذي يمول الصراع من جميع جوانبها، سواء كان مصدر هذا الماس هو حركات التمرد أو كان منهوبا على أيدي قوات أجنبية قائمة بالاحتلال. ولا يساورنا شك في أن التقرير الذي سنقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، عملا بالفقرة ٦ من القرار، سيتيح الفرصة لاستكمال وتحديد أي شيء لم يتم توضيحه في التقرير المقدم إلينا اليوم. ومثل هذا النهج سيعزز شرعية وفعالية الخطوات التي اتخذتها تلك الدول لتخليص سوق الماس الدولي من كل أحجار الماس التي تشعل الحروب وتديمها.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للسفير كومالو، سفير جنوب أفريقيا، على تقديمه الوافي لمشروع القرار المعروض علينا اليوم. كما أتوجه بالشكر إلى سفير المملكة المتحدة على مبادرته بطلب إدراج بند جديد في جدول أعمال الجمعية العامة حول موضوع دور الماس في إشعال النزاعات المسلحة.

لقد شهدت الفترة الماضية تزايد الاهتمام والوعي الدوليين بالدور المدمر الذي يقوم به الماس في إشعال النزاعات المسلحة المختلفة في بعض المناطق والعلاقة الوثيقة بين هذا الماس وتدفق الأسلحة والتمويل إلى المجموعات المسلحة غير الشرعية التي تسعى إلى قلب نظم الحكم المعترف به في الدول التي تتواجد فيها. ولا شك أن مناقشة الجمعية العامة لهذا الموضوع الهام من شأنها أن تساهم في تسليط مزيد من الضوء على هذه المشكلة الخطيرة وأن تؤدي إلى تكثيف المشاورات التي ستسفر في النهاية عن إقرار وتنفيذ عدد من الإجراءات الدولية التي تهدف في مجملها إلى مكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالماس الخام والتصدي لها. وانطلاقا من حرصنا على متابعة هذه المسألة والمساهمة في هذه الجهود، يود وفد مصر أن يبدي الملاحظات التالية.

أولا، أن كافة الإجراءات الرامية إلى مواجهة الاتجار غير المشروع بالماس الخام وقطع العلاقة بين هذه الظاهرة وتوريد السلاح وتوفير التمويل للمجموعات المتمردة يجب ألا تؤثر بأي حال من الأحوال على التجارة المشروعة في الماس التي يعتمد عليها العديد من الدول – وخاصة الأفريقية منها – لتعزيز مواردها المالية وتنمية صادراتها واقتصادياتها؛ ومن ثم يجب أن تتواكب هذه الجهود والإجراءات مع حملة دولية مكثفة تهدف إلى التفرقة بين ما أطلق عليه بـ ”ماس النزاع“ والماس الآخر الذي يستخرج ويصنع ويصدر بطريقة مشروعة حتى لا يتولد لدى المجتمع الدولي – وتحديدا لدى المجتمعات المستهلكة للماس – الانطباع الخاطئ بأن جميع أشكال وأنواع الماس الذي يُطرح في الأسواق العالمية يعد من بين ”ماس النزاع“ الذي نسعى إلى مكافحته.

وثانيا، إذا كنا نريد أن نضع نظما محددة وفعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالماس فإن الإجراءات التي يمكن الاتفاق عليها لتحقيق هذا الغرض يجب أن تكون إجراءات دولية واسعة النطاق بحيث لا ترتكز على منطقة جغرافية معينة أو قارة بعينها، كما أن هذه الإجراءات يجب أن تستمد عناصرها من مسيرة حكومية دولية تتسم بالشفافية وتشارك فيها كافة الدول بطريقة متكافئة وتؤدي إلى تأمين التعاون المطلوب من قبل صناعة الماس الدولية بما في ذلك المجلس العالمي للماس الذي تم إنشاؤه أخيرا.

وثالثا، يأخذ وفد مصر علما بالنتائج التي تمخضت عن المؤتمر الوزاري الذي عقد في بريتوريا في ٢١ أيلول/

سبتمبر والمؤتمر الوزاري الأخير الذي عقد في لندن في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر حول ماس النزاع في إطار ما يُعرف الآن بمسيرة كيمبرلي. وإذ كانت مصر ترى أن النتائج التي خرج بها هذان المؤتمران توفر أرضية جيدة يمكن البناء عليها لمقاومة الاتجار غير المشروع بالماس، فإنها تود أن تؤكد أيضا على الأهمية التي توليها لتوسيع دائرة المشاركة في هذه المسيرة بحيث لا تقتصر على مجموعة محدودة أو منتقاة من الدول، وخاصة إذا ما توقعنا أن هذه المسيرة ستسفر عن تطوير وإقرار نظام دولي لتوثيق الماس الخام وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى بلورة واعتماد معاهدة دولية أوسع نطاقا تضع أسسا محددة متفقا عليها لمكافحة ماس النزاع وقطع العلاقة بينه وبين تدفق الأسلحة والتمويل إلى المجموعات المسلحة غير الشرعية.

ورابعاً، في الوقت الذي نسعى فيه إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة الاتجار غير الشرعي بماس النزاع بصفة عامة، نرى في ذات الوقت أهمية عاجلة لتشديد نظم العقوبات التي قامت الأمم المتحدة بالفعل بفرضها على هذا النوع من الماس في كل من أنغولا وسيراليون. فلا يخفى على أحد أن اعتماد الجبهة الثورية المتحدة على الماس المستخرج من المناطق الخاضعة لسيطرتها في سيراليون أدّى، ولا يزال يؤدي، إلى تمويل وزيادة قدرات هؤلاء المتمردين العسكرية والمالية، والتي مكنتهم من مواصلة حربهم ضد الحكومة الشرعية للرئيس أحمد تيجان، وارتكاب أبشع أنواع الجرائم الإنسانية ضد السكان المدنيين العزّل في البلاد.

كما أن استمرار حركة يونيتا في انتهاك العقوبات الدولية المفروضة عليها أدى إلى إطالة أمد النزاع في أنغولا وحال دون تمكن الحكومة الشرعية في رواندا من بسط سلطاتها الإدارية وسيادتها على جميع أنحاء البلاد، مما أسفر عن إلحاق دمار واسع بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وخامساً، انطلاقاً مما سبق فإننا نتطلع إلى التوصيات التي ستتقدم بها آلية الرصد التي شكلها الأمين العام لمتابعة تنفيذ العقوبات المفروضة على يونيتا، وتلك التي يُنتظر طرحها من قِبل فريق الخبراء الذي تم إنشاؤه بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) للتحقيق في العلاقة بين الاتجار بالماس من ناحية، والاتجار غير المشروع بالسلاح في سيراليون من ناحية أخرى. ونرجو أن يتم وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ في أقرب فرصة، وأن تمضي الأمم المتحدة قدماً في متابعة تنفيذها والتأكد من امتثال كافة الدول لها.

كما نتطلع إلى النتائج التي سيخرج بها فريق الخبراء المعني بالتحقيق في الاستغلال غير الشرعي للثروات الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أيضاً في هذا الإطار أن يتم إقرار بعض الإجراءات المحددة التي تحول بصفة خاصة دون استفادة مجموعات المتمردين من الماس المستخرج من المناطق الخاضعة لسيطرتها في البلاد، أي في الكونغو.

ونطالب كذلك كافة الدول بالعمل جاهدة على منع شركاتها الوطنية من إبرام أية اتفاقات تجارية أو استثمارية مع هؤلاء المتمردين للتنقيب عن الماس أو تصديره انتهاكا لسيادة الكونغو، وإلى حين قيام المنظمة الدولية بوضع أية أطر قانونية ملزِمة تحرّم مثل هذه الأنشطة.

وأود في النهاية أن أؤكد على تأييد وفد مصر للمبادرة المطروحة بإشراك الجمعية العامة، بوصفها المحفل الرئيسي الذي يضم كافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، في هذه الجهود التي ستصبح الآن جهوداً دولية لمكافحة الاتجار غير الشرعي بالماس،.والتصدي لمشكلة ماس النزاع الذي يجب وضع حد نهائي للتداول فيه.

كما أود أن أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في إطار هذا البند، وعن

استعداد وفد مصر الكامل للمساهمة في تنفيذ ما تضمنه من توصيات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، يطلب في رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية العامة خلال جلسة عامة بشأن البند ١٧٥ من جدول الأعمال إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا.

ونظرا للأهمية المعلقة على المسألة قيد المناقشة، اقتُرح أن تبت الجمعية العامة في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراح الاستماع إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا في المناقشة المتعلقة بهذا البند؟

تقرر ذلك.

السيدة ويتزلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): استجابة للشواغل الدولية المتزايدة بشأن الاتجار غير المشروع بالماس الخام، يسر حكومة استراليا أن تكون من مقدمي مشروع القرار الذي عرضه زميلي سفير جنوب أفريقيا في إطار البند ١٧٥. ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها قطاع الصناعة والجهات الحكومية الدولية لقطع الصلة بين الماس والصراعات.

وتهتم استراليا بهذه المسألة اهتماماً شديداً منذ بعض الوقت لكونها من أكبر البلدان المنتجة للماس وبصفتها بلداً يساوره القلق العميق إزاء استمرار الصراعات التي تبدو مستعصية على الحل وسبل الإنفاق عليها. ونشارك منذ أيلول/سبتمبر من هذا العام مشاركة نشطة في عملية الماس الممول للصراع. ونهنئ حكومة جنوب أفريقيا وسائر البلدان الأفريقية، وقطاع صناعة الماس، والمنظمات غير الحكومية على أخذها زمام المبادرة بإنشاء فريق كيمبرلي لوضع توصيات بتدابير الرقابة الممكنة التي قد ينظر قطاع الصناعة والحكومات في استحداثها على حد سواء.

ونعرب أيضاً عن تهنئتنا للبلدان التي توجد فيها صناعة الماس والتي قامت بفرض تدابير جديدة للرقابة على تجارة الماس. ونرحب بإنشاء عدد من الدول نظماً وطنية لإصدار شهادات ترخيص للماس.

وترحب حكومتي كذلك بالإجراء الذي اعتمده مجلس الأمن باتخاذه قرارات لمنع الاتجار بالماس الممول للصراع في كل من أنغولا وسيراليون. وإن شعبي أنغولا وسيراليون يعانيان بصورة أليمة من جراء الصراعات الداخلية التي طال أمدها. ونحن ندرك أن ثمة تدابير قوية اتخذتها حكومتا أنغولا وسيراليون من أجل السيطرة على تجارة الماس وإضفاء الشرعية عليها. ولكن ببساطة لا يمكن لهذه التدابير أن تكون فعالة لوحدها. فهي تتطلب دعما قويا ومستمرا من المجتمع الدولي للمساعدة على قطع هذه الصلة بين الصراعات والماس. ومن جانبنا، فقد طبقت استراليا إجراءات جمركية جديدة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، الذي يحظر استيراد الماس الخام من سيراليون غير المصحوب بشهادة المنشأ.

وأود أن أؤكد أن استراليا، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المنتجة للماس، على استعداد للقبول بضرورة وضع إجراءات جديدة للرقابة من أجل التصدي لمشكلة الماس الممول للصراعات. وتنتج صناعة الماس الاسترالية ٣٥ في المائة من حجم الماس في العالم، وهو ما يمثل ٥ في المائة بالقيمة الحقيقية. ومعظم إنتاجنا من الماس صغير الحجم وأدنى قيمة نسبيا، ومن ثم فإنه لا يرتبط بالماس الممول للصراعات.

وتطبق صناعة الماس لدينا بالفعل نظاما لإصدار الشهادات والتغليف، وهي ممثلة في المجلس العالمي للماس. وإنها تعمل بنشاط مع المجلس ومع مجموعة كيمبرلي بغية تطوير تدابير الصناعة للتنظيم الذاتي لتجارة الماس ومعالجة مشكلة الماس الممول للصراع هذه.

ونحن نؤيد العمل الذي تقوم به مجموعة كيمبرلي، والنتائج التي توصل إليها المؤتمر الوزاري المنعقد في بريتوريا. وقد شاركنا في اجتماع لندن الحكومي الدولي المعني بالماس الممول للصراع، الذي استضافته حكومة المملكة المتحدة مؤخرا، والذي حصل للمرة الأولى على تأييد دول صناعة الماس على مستوى العالم. وإننا نتطلع للعمل مرة أخرى مع مجموعة كيمبرلي في مطلع العام الجديد في المؤتمر التقني الذي تستضيفه ناميبيا، والمشار إليه في الفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار المعروض على الجمعية.

وتؤيد حكومة استراليا تماما جهود التنظيم الذاتي لهذه الصناعة، وهي على استعداد للبحث في تطبيق تدابير، جنبا إلى جنب مع كل البلدان المنتجة للماس، وتلك التي تقوم بتصنيعه أو استهلاكه، من أجل منع الاتجار الدولي بالماس الممول للصراع. ونشدد على ضرورة أن تكون هذه التدابير فعالة، وبسيطة وعملية، سواء من وجهة نظر أوساط صناعة الماس أو الحكومات. وينبغي ألا تفرض تلك التدابير قيودا أو أعباء اقتصادية لا لزوم لها. ونود أن نضمن ألا تؤدي أي تدابير لإصدار الشهادات إلى عرقلة التجارة المشروعة بالماس عالميا، والتي ينبغي أن تتم بصورة متسقة مع التزامات ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

إن تمويل الصراعات عن طريق البيع غير المشروع للماس ينطوي على عواقب إنسانية وخيمة. وعلينا أن نعمل بحسم وسرعة على قطع الصلة بين عمليات الاتجار والتعاملات غير المشروعة بالماس الخام وتمويل جماعات المتمردين، ومن ثم وقف الصراعات المؤلمة التي تغذيها هذه التجارة. ويجب أن نفعل ذلك لعدة أسباب، ولكن في المقام الأول للمساعدة في وضع حد لانتشار الصراعات وما يستتبعها من معاناة إنسانية. والخطوة الأولى تتمثل في اعتماد مشروع القرار المهم هذا بأكبر مستوى ممكن من الدعم والالتزام من كل الدول الأعضاء.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نشرت صحيفة نيويورك تايمز أمس في صفحتها الأولى مقالا عن فظائع الحرب في سيراليون. فالصراع الأهلي في سيراليون قد أزهق أرواح عشرات الآلاف من الأبرياء – من النساء والرجال والأطفال – وتسبب في نزوح اللاجئين بأعداد تفوق أعداد أي بلد أفريقي آخر في الوقت الحالي.

ولكن هذا المقال المنشور في الصفحة الأولى لم يقل لنا الكثير مما لا نعلمه. فمعاناة شعب سيراليون مستمرة منذ سنوات حتى الآن مع استمرار الجبهة المتحدة الثورية المتمردة في حملة الإرهاب والقتل والاغتصاب والتنكيل وتشريد الآلاف من الأشخاص من بيوتهم وعبر الحدود.

إن ما يحظى باهتمام متزايد لدى المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة هو الوسائل التي من خلالها يمكن لجماعات مثل الجبهة المتحدة الثورية أن تواصل حملاتها القاتلة. فالماس، الذي كان ينبغي أن يكون مصدرا لتنمية سيراليون، قد أصبح لعنتها، أي العملة التي يشتري بها المتمردون الأسلحة والذخيرة.

وثمة حالات مماثلة تتضح في أنغولا وفي مناطق صراعات أخرى، حيث أن المتمردين لا يستغلون الماس فحسب، بل والموارد الطبيعية والمعادن الأخرى استغلالا غير مشروع من أجل إدامة أنشطتهم.

ولقد شكل مجلس الأمن حتى الآن أربعة أفرقة للخبراء للنظر في ديناميكيات الماس الممول للصراع، بالإضافة

إلى الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، ومن أجل الإلمام بشكل أفضل بأوجه الصلة التي تعمل على إدامة أنشطة المتمردين.

وفي الآونة الأخيرة، وبفضل المساعدة الدولية من الحكومات بالإضافة إلى صناعة الماس، فإن حكومة سيراليون بدأت خطة لإصدار الشهادات للماس، من شأنها أن تساعد في أن تضمن للمشترين أن الماس المصدر بشكل قانوني من هذا البلد، لا علاقة له بالصراع. وجرى عرض خطة إصدار الشهادات هذه خلال أول جلسة استماع علنية بشأن الماس في سيراليون، وفقا لقرار مجلس الأمن، كانت انعقدت في ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس هنا في الأمم المتحدة. وقد نظرت جلسة الاستماع العلنية في مشكلة الماس الممول للصراع في سيراليون، بمشاركة دول أعضاء ومنظمات دولية وإقليمية، وصناعة الماس والخبراء.

غير أن أحد البلدان، الذي يطبق بإحكام شديد نظام إصدار الشهادات، لا يهتم كثيرا بمنع الاتجار بالماس الممول للصراع. وفي سيراليون، لا يزال المتمردون يسيطرون على أفضل المناطق المنتجة للماس، ويواصلون، دون عقاب، تهريب مكاسبهم التي يحصلون عليها بشكل غير مشروع، عن طريق البلدان المجاورة.

والمشكلة أكثر تعقيدا وتحتاج إلى إيلائها اهتماما متعدد الأبعاد.

ونعتقد أن هناك مجالين واسعين علينا أن نركز الاهتمام عليهما. ويجب أن يشمل المجال الأول البلدان المنتجة للماس، وتلك التي تقوم بتصنيعه أو تصديره واستيراده، وكذلك قطاع الصناعة، في تطوير نظام إشرافي ورقابي دولي. ومشروع القرار الذي عرضه بعد ظهر اليوم السفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، والوارد في الوثيقة A/55/L.52، يقترح وضع آلية في شكل نظام دولي لإصدار شهادات المنشأ. ونعتقد أنه سيكون من المفيد إدخال مثل هذا النظام لإصدار الشهادات والذي تشارك فيه كل البلدان التي لديها صناعات مشروعة للماس. ويجب أن تعترف بذلك النظام، وأن تتبادل المعاملة فيه بالمثل، جميع البلدان التي لديها صناعات تجارة الماس وتقطيعه وصقله.

وقد يكون من المستحيل إنهاء الاتجار بالماس الممول للصراع بصورة كاملة، لأنه يصنف غالبا تحت بند الاتجار بالماس غير المشروع. ومن المؤكد أن نظاما عالميا لإصدار الشهادات يتسم بالشفافية والقوة سوف يساعد في هذا المجال. فسوف يساعد قطاع الصناعة والبلدان التي تعتمد عليه في توفير الوظائف والدخل. ولو أدى النظام العالمي لإصدار الشهادات إلى إنهاء الاتجار بالماس الممول للصراع، فلسوف يساعد في توفير الموارد للتنمية، كيما يتسنى للملايين في سيراليون وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يعيشوا حياتهم في سلام، وربما في رخاء، في نهاية المطاف.

ومما يبعث على التشجيع أن صناعة الماس قررت اتخاذ خطوات لتخلص نفسها من الماس غير المشروع والماس الممول للصراع. ولا بد من تطبيق هذه الخطوات ومتابعتها على نحو فعال. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن جهودنا في هذا الصدد ستكون في قوة أضعف حلقاتها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد انديرو سالازار (السلفادور).

والمجال الثاني الذي نحتاج فيه إلى العمل المتضافر هو مكافحة نشاط الجريمة المنظمة في الاتجار بماس الصراع، وقطع علاقته بالاتجار غير المشروع بالأسلحة. وحتى إذا شارك جميع المنتجين في نظام عالمي لإصدار الشهادات، فلن تشارك فيه عناصر فاعلة من غير الدول. ولا شك في أن خياراتهم في تسويق ماس الصراع سوف تقل إذا تم وضع

نظام عالمي، إلا أنه لن يتم القضاء عليهم أبدا. ويمكن أيضا أن يؤدي تضييق خياراتهم إلى استيلاء الجماعات الأكثر تطورا النشطة في الاتجار بالمخدرات، والأسلحة، والتهريب والموارد النفيسة على السوق غير القانونية.

لقد ذكرت أن المشكلة معقدة. والحل الذي يجب أن نجده سيكون أيضا حلا معقدا. وما سيكون له تأثير حاسم هو إرادتنا الجماعية في تنفيذ تدابير نتفق عليها. ونأمل أن يكون مشروع القرار الذي نتوقع أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء بعد ظهر اليوم الخطوة الأولى في جهودنا لمكافحة ماس الصراع. وينبغي في كل ما نفعله أن نبقي على مصالح الشعوب نصب أعيننا، شعوب البلدان المنتجة للماس التي تكبدت أضرارا يتعذر إصلاحها من جراء الصراع المسلح.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا في وقت سابق من هذه المناقشة بوصفه ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن الماس هو تقليديا رمز الحب. ولكن بالنسبة للعديد من الناس في العالم اليوم فقد أصبح الماس نقمة وليس نعمة. فبيع حركات المتمردين للماس الخام في بلدان مثل سيراليون، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، شجع الصراعات والجرائم البشعة التي صدمت وأغضبت العالم.

ويمس بند جدول أعمال اليوم، الذي اقترحته المملكة المتحدة، جوهر مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. ولا بد أن نكسر الحلقة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام وبين الصراع المسلح كجزء من جهودنا بشأن منع الصراعات وحلها. وإننا نرى أن لدى الجمعية العامة دورا حاسما في السعي لتحقيق ذلك الهدف.

لقد بدأت جهود معالجة مشكلة ماس الصراع قبل فترة من الزمن. وكانت عملية كيمبرلي، التي بدأت بمبادرة من جنوب أفريقيا، قد جمعت بين منتجين رئيسيين للماس وصناعة الماس للبدء بتقديم التوصيات حول منع الاتجار بماس الصراع. واتفق الاجتماع الوزاري المنعقد في بريتوريا في أيلول/سبتمبر على الطريق الذي يتعين أن نسلكه، ألا وهو وضع نظام دولي لإصدار الشهادات.

ولقد استضافت المملكة المتحدة اجتماعا في لندن في تشرين الأول/أكتوبر وسع قاعدة توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في بريتوريا. وجمع الاجتماع جميع البلدان الرئيسية المنتجة والمصنعة والمصدرة والمستوردة للماس لكي تناقش مصلحتها المشتركة في حماية صناعة الماس المشروعة والاتفاق في الوقت ذاته على تدابير فعالة وعملية للقضاء على بلاء ماس الصراع. واتفق ستة وثلاثون بلدا في لندن على أن نظاما دوليا لإصدار الشهادات هو السبيل لتحقيق التقدم. كذلك ينبغي ألا ننسى التوصيات التي قدمتها صناعة الماس ذاتها، وخاصة من خلال مجلس الماس العالمي.

ويعد اليوم علامة بارزة في جهودنا. فمشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/55/L.52 يطلب إلى عملية كيمبرلي المضي قدما في عملية التفاوض الحكومية الدولية لوضع مقترحات تفصيلية للنظام الدولي المتوخى لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام. وترى المملكة المتحدة أن تلك المناقشات ينبغي أن تبدأ على وجه السرعة وينبغي أن يشارك فيها كل من يهمه الأمر. وسوف يتطلع الخبراء إلى صناعة الماس ليتشاطر الخبرة معها، وإلى المنظمات غير الحكومية ذات المصلحة الرئيسية.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى اعتماد مشروع القرار المعروض علينا. وسوف نواصل فعل ما نستطيع لتحقيق المعالجة العاجلة لقضية ماس الصراع من خلال إحراز تقدم في وضع نظام دولي لإصدار الشهادات، وسوف ندعم جنوب أفريقيا، بوصفها رئيس عملية كيمبرلي، بينما نمضي

قدما في المفاوضات. ونتطلع بصفة خاصة إلى المناقشات المقبلة في الجمعية العامة حول التقدم المحرز في عملية كيمبرلي عندما تبدأ المفاوضات.

ولا بد أن يحقق المجتمع الدولي الهدف الذي يحدده لنا مشروع القرار هذا: فبالنسبة لعدد كبير جدا من الناس حول العالم، وقف الاتجار بماس الصراع هو بصراحة مسألة حياة أو موت.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نحن نشكر وفد جنوب أفريقيا على عرضه مشروع القرار الهام الوارد في الوثيقة A/55/L.52. ونقدم شكرنا أيضا إلى الدول الأعضاء في عملية كيمبرلي وإلى الذين يشاركون في المبادرات ذات الصلة.

ومن المفارقات أن امتلاك الموارد الطبيعية يمكن أحيانا أن يكون عبئا ضخما بدلا من أن يكون نعمة. والتناقض في الثروة هو أن مثل هذه الموارد، بدلا من أن تلبي احتياجات المجتمع، تعمل على إطالة أمد الصراعات الدموية. ويسعى المجتمع الدولي إلى تغيير ذلك بالعمل على تحقيق هدف مزدوج ألا وهو: حماية الموارد المشروعة للشعوب لكي تفيد أجيالا حاضرة وقادمة؛ ومحاولة إنهاء العلاقة بين تلك الموارد وإطالة أمد الصراعات المسلحة في المناطق المتضررة.

ومن الواضح أن هذه الحالة لا تقتصر على الماس، إلا أن الماس يقوم بدور أساسي في صراعات عديدة في أفريقيا. ولذلك من الضروري وضع حد للاتجار غير المشروع بالماس بدون إعاقة التجارة المشروعة، وهي بالغة الأهمية لاقتصادات العديد من البلدان النامية.

وفي رأينا أن التقدم المحرز في العامين الماضيين كان كبيرا. ففي عام ١٩٩٩، عندما كانت الأرجنتين ترأس لجنة مجلس الأمن للجزاءات المفروضة على سيراليون، أبرزنا العلاقة بين الماس غير القانوني والصراع، وساوينا بين تجار السلاح وهؤلاء الذين يتاجرون بوعي منهم في الماس غير القانوني، أو ''الماس الدموي''. ويسعدنا هنا أن نلاحظ في سلسلة كاملة من الجهود المتضافرة أن المجتمع الدولي – الذي يبدي عزمه في قرارات مجلس الأمن – يتفهم هذه المشكلة بوضوح.

وفي حالة الماس، قررت القطاعات الأكثر ارتباطا به – التي هي الأكثر قدرة على إحداث التغيير – وصناعة الماس الاضطلاع بدور بالغ الإيجابية. ويستحق هذا الموقف الجديد من المشكلة التقدير، ونحن نشجع تلك الأطراف على الاستمرار في الطريق ذاته. ونأمل أن نكون قادرين على استغلال هذا الزخم في القضاء على هذه العلاقة الضارة، بالقدر الممكن، بين الثروة وشن الصراع. وستكون الأجيال الحاضرة والقادمة ممتنة لنا على ذلك.

السيد مانغويرا (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): تكتسب هذه الجلسة أهمية خاصة لأن الجمعية العامة تنظر للمرة الأولى في مسألة الماس الممول للصراعات وضرورة قطع الصلة بين التداول غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة.

والسبب الذي جعل هذا ممكنا هو، في المقام الأول، أن المجتمع الدولي استوعب أخيرا مدى خطورة مسألة الماس الممول للصراعات، وبدأ القلق يساوره حيالها. إن هذه الظاهرة موجودة بصفة خاصة في مناطق من أفريقيا، مثل أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية – وهي البلدان التي تعتبر المصدر الأساسي للماس الممول للصراعات. والسبب الثاني هو الطابع الدموي الذي يتصف به هذا النوع من تجارة الماس، ويتمثل هدفه الرئيسي في تمويل الأنشطة العسكرية لحركات التمرد، بما في ذلك محاولات تفويض الحكومات الشرعية أو الإطاحة بها، وبالتالي استمرار جلب

المعاناة والموت لأناس أبرياء، وتدمير الهياكل الأساسية الوطنية في البلدان المعنية.

وعلى الرغم من أن الإحصاءات العالمية لتجارة الماس تكشف أن مجمل الاتجار بالماس الممول للصراعات يبلغ قرابة ٤ في المائة من إجمالي تجارة الماس في العالم، فليس هناك أدنى شك في أن الاتجار غير المشروع بالماس الممول للصراعات ينعكس سلبا على البلدان المنتجة، وكذلك على البلدان التي تقوم بتجهيزه وتصديره واستيراده وعلى صناعة الماس ذاتها. لذا، وجب على المجتمع الدولي أن يكافح بقوة مشكلة الماس الممول للصراعات ودوره في تأجيج الصراع.

وكانت أنغولا ضمن أوائل البلدان التي فهمت بوضوح الصلة بين التداول غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة؛ فشجبت، منذ البداية، هذه الظاهرة التي سمحت للمتمردين الأنغوليين بالتمادي في قتل الشيوخ والأطفال. ومما يؤسف له أنه على الرغم من جهود الحكومة الأنغولية لوضع نهاية لهذه الحرب المخيفة، والتحذير الوارد في تقرير فاولر إلى مجلس الأمن، لا يزال هناك بعض ذوي الأطماع الذين لا هدف لهم إلا تحقيق الثراء بأي ثمن، والذين يشجعون هذه التجارة غير المشروعة. وقد حان الوقت لوقف هذه الممارسات والأنشطة غير القانونية، بوضع مخطط يتم تنفيذه على جميع الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، الأمر الذي لن يكون ممكنا إلا إذا أبدت الدول كافة، بما فيها الدول الرئيسية وأوساط صناعة الماس، وبتعاون المجتمع المدني، إرادة على التنفيذ الكامل للإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد، ووحدت صفوفها حول هدف مشترك واحد، ألا وهو اتخاذ تدابير لحظر الاتجار غير المشروع بالماس الخام الذي تستخدمه حركات التمرد لتمويل الأنشطة العسكرية.

وإننا لعلى يقين من أنه سيكون بالإمكان في المستقبل توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل مجالات أخرى ذات صلة، مثل تجميع الحسابات المصرفية الموجودة في الخارج لحركات التمرد، والتي يغذيها هذا النشاط غير المشروع، كما يحدث الآن على المستوى الدولي في حالة الأنشطة المتعلقة بالمخدرات.

إن أنغولا أحد بلدان عملية كيمبرلي، وبوصفها بلدا منتجا ومصدرا للماس، اتخذت تدابير وطنية لتنظيم إنتاج الماس وشرائه. وفي هذا السياق، اعتمدت الحكومة الأنغولية استراتيجية لمكافحة الماس الممول للصراعات والاتجار غير المشروع بالماس، وهو ما أشير إليه في وثيقة لمجلس الأمن تم تعميمها.

ولقد فقدت حركة يونيتا الآن سيطرتها على كل معاقلها الإقليمية التقليدية. وبالتالي لم يعد المتمردون يحتفظون بجيش دائم قادر على السيطرة على أي منطقة كانت من مناطق التعدين الهامة أو استغلالها. أما تكتيكات الضرب الخاطف والفرار التي تتبعها حركة التمرد، فمعناها أن هذه الحركة في حالة تعبئة دائمة حتى تتفادى المواجهة مع الوحدات العسكرية الحكومية، مما يجعلها غير قادرة على الاحتفاظ بأي منجم في حالة تشغيل. وإزاء هذه الحقيقة، يتعين الآن عدم الاعتداد بمساهمة يونيتا في هذه التجارة، وعدم افتراض أن أنغولا تشكل مصدرا من مصادر الماس الممول للصراعات.

وفي ضوء هذا الواقع، تتمثل استراتيجية الحكومة في محاولة الاستجابة لاهتمام المجتمع الدولي بمنع إنتاج الماس الممول للصراعات واستغلاله تجاريا في أنغولا، وإدخال إصلاحات في قطاع الماس في كل أنحاء البلد بهدف تعظيم دخل الدولة.

وبالتالي، أنشأت أنغولا قناة واحدة لاستغلال الماس تجاريا؛ وهناك لجنة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن إعادة تنظيم تعاقدات الماس التي يبرمها البلد، لزيادة ربحية استخراجه.

ولقد كانت أنغولا أول بلد يصدر شهادات منشأ وطنية للماس. وقد استخدمنا أحدث التكنولوجيات المتاحة في تصميم شهادات المنشأ لجميع أصناف الماس المصدرة قانونيا من أنغولا. وبغية تعزيز النظام الذي يضمن عدم تصدير الماس إلا من خلال الطرق القانونية يطبق إجراء شكلي يسمى ''تأكيد الاستيراد''، وهو يكفل التأكد من إرسال الماس إلى المتلقي الذي تم تحديده في وثائق التصدير. وفضلا عن ذلك، اتخذت أنغولا تدابير فيما يتعلق بالتغليف ووضع الأختام ونظام وثائق الاعتماد، وكذلك فيما يتعلق بتشديد الحراسة في مختلف الموانئ والحدود الأنغولية.

وشاركت أنغولا بنشاط في جميع الاجتماعات الدولية المتعلقة بالماس الممول للصراعات في إطار عملية كيمبرلي، واستطاعت، من خلال جهودها الوطنية، أن تسهم في وضع مخطط دولي لإصدار الشهادات، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالماس الممول للصراعات على نحو ما تمت الموافقة عليه في لندن، وأن تحافظ على التقدم المحرز. وكنتيجة لمبادرات كيمبرلي، تعقد منذ ذلك الحين مؤتمرات مشتركة بين الوزارات، في أنغولا وجنوب أفريقيا وناميبيا.

ويلزم أن تؤخذ في الحسبان المصالح الوطنية للدول، على أساس احترام سيادتها الوطنية، وتجنب إضفاء الطابع البيروقراطي على تجارة الماس. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد محاولة استحداث تدابير اقتصادية وعملية لتسهيل إنتاج الماس والاتجار القانوني به، دون فرض هذه التدابير.

وحكومة أنغولا تدرك تماما الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي في القضاء على الاتجار غير المشروع بالماس، والماس الممول للصراعات. وهي تحبذ اتخاذ نهج متضافر للتوصل إلى تفاهم متبادل بشأن هذه القضية. وتوخيا للفعالية، فإن هذه الجهود الدولية يجب أن تستند إلى تجارب وطنية وإقليمية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): لقد شاركت بوركينا فاسو في إعداد مشروع القرار A/55/L.52 بشأن دور الماس في تأجيج الصراع، المعروض على الجمعية للنظر فيه. ومشروع القرار هذا يأتي ثمرة الكثير من التفكير في بريتوريا وكيمبرلي وجنوب أفريقيا، وفي لواندا ولندن وهنا في نيويورك.

ويود وفد بلادي أن يهنئ جنوب أفريقيا وأن يشكرها على الدور الرئيسي الذي تضطلع به، سواء في البدء بهذه المبادرة أو في وضع اللمسات الأخيرة عليها. ونشكر أيضا الأعضاء الآخرين في الفريق العامل الذين عملوا بلا كلل على مدى أيام لوضع الوثيقة المقدمة إلينا اليوم في إطار البند ١٧٥ من جدول الأعمال.

إن تعاضدنا لمواجهة الدور الآثم الذي يقوم به الماس في الصراعات المسلحة يمثل مبادرة ممتازة ونزيهة لأن هذه التجارة غير المشروعة تضر بالسلام، ولا سيما في أفريقيا. ومختلف الاجتماعات الدولية التي ذكرتها سابقا ركزت جميعها في الأساس على أفضل طريقة لقطع هذه الصلة الآثمة بين الماس الممول للصراعات والصراعات نفسها. وهذا يبين لنا الأخطار الماثلة أمامنا ومدى أهمية هذه المناقشة على حد سواء.

كيف يكون بلد مثل بوركينا فاسو معنيا بهذه الأخطار؟ هنا، أود أن أبرز حقيقة أنه إذا التزم بلدي التزاما كاملا بهذا التعهد، فليس مرد ذلك إلى أي سبب تجاري، حيث أن بلدي في الوقت الراهن لا ينتج ولا يصدّر الماس ولا حتى يستورده. واهتمامنا في الأساس يعود إلى اعتبارين.

أولا، نحن قلقون إزاء الشفافية والنزاهة إن سعي أحد التقارير إلى تشويه سمعتنا، وحاول إقحامنا بطريقة ما في شؤون أنغولا وسيراليون. وثانيا، لدينا رغبة صادقة في العمل جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لإيجاد حل قابل للحياة لهذه المشكلة التي تبعث على القلق المتزايد. والمشكلة الأساسية، وقبل كل شيء، هي أنه لا توجد آلية مؤسسية للإشراف – أي شهادات منشأ دولية. ونظرا لذلك، وكما أبرزنا بالفعل، كيف يسع المرء أن يحدد الماس الذي تنتجه بلدان مجاورة في غربي أفريقيا على سبيل المثال؟ وكيف يسع المرء أن يعرف أن الماس الذي يباع في بوركينا فاسو يأتي من إحدى مناطق الصراع؟ لا بد للمرء على الأقل أن تحفزه نوايا سيئة، بالنظر إلى هذه الظروف، ليوجه الاتهام إلى بلد معين بالاتجار غير المشروع. صحيح أن وراء هذا الحجر الكريم مصالح كبيرة؛ فحتى وجود أدنى شك يمكن أن يفضي إلى إلحاق اللعنة بذلك البلد أو إنزال العقاب به.

لذلك تعتقد بوركينا فاسو بأننا يجب أن نملأ الفجوة القائمة في النظام القانوني الحالي فيما يتعلق بالماس الآتي من مناطق الصراع. وعلينا أن نفعل ذلك بتأييد مبدأ وضع قوانين واضحة من شأنها أن تنظم هذا الاتجار. ونحن نتفهم جيدا تحفظات بعض البلدان والهيئات إزاء السبيل الذي تسلكه القوانين الدولية. فهي تدعي بحق أن عدد أحجار الماس الممول للصراع ضئيل جدا بالنسبة لعدد أحجار الماس القانونية.

ومع ذلك، نظل على اقتناع بأن من شأن الشهادات الدولية أن تجنبنا الوقوع في الفوضى والغموض. والميزة التي تتصف بها، قبل كل شيء، هي أنها تحدد إطارا للتعاون من شأنه أن يعزز، بدون شك، عمليات الإشراف التي نقوم بها. ومن شأن هذه الآلية الدولية أن تضع أيضا قواعد واضحة لصناعة الماس.

ومن الواضح تماما بطبيعة الحال أن الصبر مطلوب في مجال حساس وهام كهذا المجال، لأننا إذا وضعنا القوانين لتوجب أن نطبقها على الجميع؛ وإلا فلن تكون قوانين عملية. لذلك يجب أن نواصل حملة التوعية التي نقوم بها وأن نقنع الناس بالعمل الذي بدأناه في كيمبرلي وبريتوريا.

وإذا كنا حذرين جدا في هذه المسألة، فالسبب هو أننا يجب، قبل كل شيء، وضع رقابة صارمة على الماس الممول للصراع، بغية تجنب أية شكوك أخرى أو اتهامات خبيثة من شأنها، بلا شك، أن تؤدي إلى اختلافات عديدة.

ونحن نعتبر أن مشروع القرار A/55/L.52 خطوة هامة تنسجم مع سياستنا. وطبعا بوركينا فاسو، بوصفها مشاركة في تقديم مشروع القرار – وأنا أستغرب أن مشروع القرار لا يأتي على ذكرنا – تحث الجمعية على اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيد مهتا (الهند) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن باب السخرية أن يصبح الماس، وهو رمز الحب والسمو والطهارة، شيئا يرغبه الأغنياء والأقوياء الذين يستعملون القوة والنفوذ والاحتيال والقهر والعنف الشديد لحيازة هذه الأحجار. هذه هي القصة منذ قديم الزمان، ولنا أيضا تجربة معها. إن أفضل وأكبر الأحجار المستخرجة في الهند والتي أخذت منها بالقوة، تزين اليوم متاحف الآخرين وخزائنهم. والمسألة ليست جديدة. فقد برزت إلى الواجهة الآن لأن سافيمبي وزبانيته سقطوا من علياء أسيادهم. ومع ذلك، الأفضل معالجة المسألة ولو في فترة متأخرة من عدم معالجتها.

ونحن لذلك نرحب بنظر الجمعية العامة في مسألة الماس الممول للصراع. ونعتقد أن التصدي الجاد لهذه المشكلة يحتم علينا أن ندرك مدى إسهام الماس الممول للصراع في الصراعات المسلحة، والبعد الذي بلغته المشكلة، والمناطق

المتضررة، والتدابير المتخذة بالفعل للتصدي لها والأمور الإضافية التي يمكن القيام بها على نحو معقول.

إن أسباب الصراعات بين الدول، فضلا عن الصراعات داخل المجتمعات، عديدة، وكذلك سبل تأجيج هذه الصراعات. فالمساعدات المالية المباشرة التي تقدم إلى الجماعات المسلحة والثوار، ودعم الدول ورعايتها لهم، والمخدرات والماس، مجرد بعض الأمثلة. وأغلبية الصراعات التي تدور رحاها حول العالم لا علاقة لها بالماس. وكذلك فإن معظم البلدان المنتجة للماس لا تواجه صراعات مسلحة. فهذه المشكلة تكمن في مجرد منطقتين أو ثلاث مناطق. ووفقا لتقديرات الخبراء بشأن صناعة الماس، هناك أقل من ٤ في المائة من الماس الخام يمكن تصنيفه بالماس الممول للصراع. والماس الخام المتبقي البالغة نسبته ٩٦ في المائة لا علاقة له بذلك. والماس في حد ذاته ليس سببا في الصراعات المسلحة، كما أن الغالبية العظمى من الماس لا تأتي من مناطق الصراع. ومن الأهمية بمكان أن نبقي هذا المنظور في خاطرنا.

إن صناعة الماس تسهم مساهمة قيمة للغاية في اقتصادات البلدان التي تنتج الماس الخام والبلدان التي تجهزه، علاوة على البلدان التي تصدره والتي تستورده. وفي الهند التي تصنع تسع ماسات من بين كل ١٠ ماسات تنتج في العالم، يعمل في صناعة الماس ما يقرب من مليون شخص، معظمهم من العمال الفنيين وصغار رجال الأعمال.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الماس الممول للصراع يشكل جزءا صغيرا من تجارة الماس الكلية ويأتي من مناطق جغرافية محدودة فحسب، فإن مشكلة هذا الماس بحاجة لأن تعالج. وبالتالي، ينبغي أن تنصب جهودنا على إبعاد هذا الماس الخام من الدخول في سوق الماس المشروعة، بغية حرمان حركات التمرد التي تسعى لمواصلة الصراع المسلح من الموارد المالية، وحماية صناعة الماس المشروعة من الانتقاد غير الهادف.

وتجري المتاجرة بالماس الخام في حفنة من المراكز الرئيسية. وعندما يختلط بغيره من الماس في هذه المراكز، فلا يمكن التمييز بين مصادره بسهولة. وبسبب هذه الخصائص التي تتسم بها تجارة الماس الخام، فإن من الأفضل إبقاء الماس الذي يمول الصراع بعيدا عن الدخول في السوق المشروعة عن طريق خضوعه لضوابط فعالة في مراكز التجارة الرئيسية. ولا تستورد الهند الماس الخام من أي بلد منتج للماس أو من أي بلد في أفريقيا. ويأتي ٧٣ في المائة تقريبا من الماس الخام الذي تستورده الهند من بلجيكا، و ١٩ في المائة من لندن و ٧ في المائة من إسرائيل و ١ في المائة من الولايات المتحدة، وتايلند وهونغ كونغ – وأي من هذه البلدان لا ينتج الماس الخام.

ويسعدنا أن نرى أن صناعة الماس العالمية قد استجابت، بناء على مبادرة منها، للشواغل المتعلقة بالماس الذي يمول الصراع وأنها اتخذت عددا من التدابير.

ومع أننا في الهند لا نستورد أي ماس خام مباشرة من أي بلد منتج، فقد اتخذت سلطات بلادنا ومجلس تشجيع تصدير المجوهرات والأحجار الكريمة – وهو الوكالة الرئيسية لتنظيم تجارة الماس في الهند – عددا من الخطوات لمنع الماس الممول للصراع من الدخول إلى مجرى التجارة الرئيسي. واسمحوا لي أن أعدد الخطوات الهامة منها.

يخضع استيراد الماس الخام في الهند للرصد من خلال نظام ترخيص الاستيراد، وهذه الواردات مصدرها المراكز التجارية الدولية التقليدية، وليس أي منطقة من مناطق الصراع. وكتدبير يتصف بالشفافية، تنشر إحصاءات شهرية عن الواردات والصادرات يمكن الحصول عليها بسهولة. ويطلب من كل أعضاء المجلس الحصول على إيضاح، مع

كل فاتورة، بأن الماس الذي تم بيعه لا يحتوي على أي ماس من الماس الممول للصراع. وقد اتخذ المجلس قرارا بطرد أي عضو يتبين تورطه في تجارة الماس الممول للصراع، وبذلك يجري الإبقاء على الماس الممول للصراع بعيدا عن تجارة الماس، ويُوجه اهتمام المصارف إلى الحصول من العملاء على شهادات يلتزمون فيها شخصيا بعدم التعامل في الماس الذي يمول الصراع، كما تنصح بعدم منح ائتمان لأي مخالف طرده المجلس.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل البلدان الرئيسية المشتغلة في صناعة الماس مشاوراتها وجهودها، بالتعاون الوثيق مع صناعة الماس، من أجل الوصول إلى ترتيبات يتفق عليها دوليا تقوم على أساس مخططات وطنية لمنح الشهادات كخطوات إضافية لمنع الماس الممول للصراع من الدخول إلى الأسواق. إلا أنه من الضروري ألا تؤدي هذه الترتيبات إلى إلقاء أعباء مالية أو إدارية لا داعي لها على عاتق الحكومات أو على عاتق صناعة الماس.

واسمحوا لي بأن أتناول هذه النقطة بشيء من التفصيل. في العام الماضي استوردت الهند ما يربو على ١٥٠ مليون قيراط من الماس الخام، فإذا كانت كل ماسة خام ستصحبها شهادة مفصلة، فلنا أن نتصور التكلفة المالية والآلية الإدارية اللازمة لتنظيم هذه المخططات المعقدة. وحيث أن معظم الماس المصنع في الهند هو أقل من حدود ٢٥ دولار لكل قيراط، فإن تكلفة كل قيراط ستكون هائلة جدا وقد تؤدي هذه التكلفة إلى أن يصبح عدد كبير من الماس المشروع بعيدا عن متناول المشتري العادي. وسيكون لها آثار اقتصادية خطيرة على تجارة الماس وصناعته في البلدان المنتجة والمصنعة والمصدرة والمستوردة للماس، دون أن نتأكد من أن تجارة الماس الممول للصراع ستمنع منعا باتا.

والواقع، أن المخططات أو النظم المعقدة يمكن أن يترتب عليها في النهاية آثار ضارة على التجارة المشروعة في الماس. وستسير هذه المخططات والنظم أيضا في اتجاه معاكس للقاعدة المأثورة ألا وهي أن ''المتهم بريء حتى تثبت إدانته''، التي نسير عليها ونؤمن بها جميعا. وهذا الطلب مثله كمثل من يطلب إلى جميع المواطنين أن يحملوا شهادة براءة من الشرطة، شهادة تثبت أنهم ليسوا مجرمين. ولا نعرف أي بلد يمكن أن يفرض مثل هذه الممارسات على مواطنيه أو على موارده الطبيعية.

وبالتالي، يجب أن تكون الترتيبات التي تطبق بسيطة، وفعالة من حيث التكلفة، وسهلة التنفيذ. وأي شيء آخر سيكون بمثابة العلاج الأشد سوءا من المرض. ولذلك، فإننا نعتقد أن الحل الأفضل يتمثل في ترتيبات دولية متفق عليها على أساس مخططات المصادقة الوطنية وآليات الرصد.

والماس لا يقتل الناس، وإنما الأسلحة هي التي تقتلهم. ولا ينبغي أن تغيب هذه الحقيقة البسيطة عن بالنا. ولذا فمن الضروري، حتى ونحن نسعى إلى وقف التمويل للجماعات المتمردة من خلال منع مبيعات الماس الممول للصراع، أن ينصب اهتمام مساعينا الجماعية في الأساس على موردي الأسلحة والمتجرين بها على نحو غير مشروع، الذين بسبب جشعهم أو لأسباب سياسية يزودون المتمردين والإرهابيين بالأسلحة بصورة عشوائية، بالاتفاق مع صانعي السلاح ومع الدول.

وإلى حين معالجة هذه المشكلة معالجة فعالة وشاملة، فإن الجهود الرامية إلى مجرد تخفيض موارد التمويل للجماعات المتمردة لن تكون مجدية. ويمكن أن تؤدي في أفضل الأحوال إلى تشتيت الاهتمام. وستجد جماعات المتمردين وسائل أخرى لتمويل أنشطتها، وستستمر الصراعات.

إن المجتمع الدولي يعمل بكل جهد لإحلال السلام في المناطق التي مزقتها الصراعات. وبينما سيظل الماس باقيا إلى الأبد، فمن المأمول ألا تظل الصراعات الدائرة في البلدان المنتجة للماس مستمرة. وإذا وضعنا ذلك نصب أعيننا، فمن الضروري إذن أن تكون الترتيبات المتفق دوليا على تطبيقها ذات طبيعة مؤقتة، تمشيا مع طبيعة المشكلة التي تستهدف معالجتها. وفي اعتقادنا أن نجاح أي ترتيبات سيتوقف على الإرادة السياسية والتنفيذ الصادق وليس على تعقيد تلك الترتيبات ودقة بلورتها.

إن ما أبدته البلدان المنتجة للماس والمصنعة والمصدرة والمستوردة له من اهتمام وإدراك للهدف وصدق العزيمة على معالجة مشكلة الماس الممول للصراع يستحق العرفان والتقدير من المجتمع الدولي.

وبهذه الروح انضمت الهند إلى مقدمي مشروع القرار هذا.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): الجمعية العامة تبعث اليوم الرسالة التي يود أعضاؤها أن تحل مشكلة الدور الذي يؤديه الماس في الصراع. ومشروع القرار المعروض علينا يرسم طريقا لتحقيق هذه الغاية. وكانت مناقشة الأمس مرحلة هامة ومشجعة على الطريق نحو حل تلك المشكلة. ومشروع القرار هذا دليل على التصميم الدولي اللافت للأنظار على كسر الصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام والصراعات المسلحة.

وفي حين أن الغالبية العظمى من الماس تأتي من مصادر مشروعة، فمن الواضح أن الاتجار بالنسبة المئوية الصغيرة من الماس الذي يؤجج الصراعات له تأثير لا يتكافأ مع حجمها على حدة بعض الصراعات المسلحة وشراستها. والخسارة الفادحة التي يحدثها هذا الأثر على السلم والأمن الإنساني – خاصة في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية – خسارة مأساوية. والعقبات التي يضعها على طريق الازدهار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا الصدد غير مقبولة.

(تكلم بالانكليزية)

وحكومة كندا، شأنها شأن الحكومات الأخرى الممثلة في قاعة الجمعية العامة، يساورها قلق بالغ بشأن هذه المسألة. ولهذا فإننا خلال فترة عضويتنا بمجلس الأمن، وخاصة كرئيس للجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا، عملنا جاهدين بالتعاون مع الأعضاء الآخرين للإسراع بوضع حد لهذه الصراعات المدمرة، ودور الماس في إذكاء أوارها. غير أن تلك الأهداف لن تتحقق ما لم تتعاون جميع البلدان الممثلة في هذه القاعة.

وترى كندا أن تأييد الجمعية العامة ذو أهمية بالغة إذا أردنا إيجاد حلول ملموسة. فالجمعية العامة تجمع بين كل البلدان المنتجة والمصنعة والمستهلكة، ومعظم مراكز الاتجار والعبور للماس الخام. ولهذا السبب بالتحديد تتيح مناقشة اليوم فرصة هامة لإظهار التزامنا ومسؤوليتنا الجماعية للحد من هذه التجارة.

وإننا لا نبدأ من المربع الأول؛ إذ رأينا بالفعل تقدما كبيرا قد أحرز. ولا يزال مجلس الأمن ينفذ قراراته ١١٧٣ (١٩٩٨) و ١١٧٦ (١٩٩٨)، بشأن أنغولا، و ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، بشأن سيراليون، والقرارات الأخرى ذات الصلة التي تهدف إلى قطع الصلة القائمة بين الماس المستخدم في الصراع وبين الصراع. ويتوقع صدور تقرير فريق الخبراء المعني بسيراليون وتقرير آلية المراقبة الجديدة المعنية بأنغولا قبل نهاية هذه السنة. وسيجعل هذان التقريران، بالإضافة إلى تقرير فريق الخبراء السابق المعني بأنغولا، حتمية إنهاء دور الماس في الصراع وإيقاف ضريبة الشقاء البشري المترتبة عليه، أمرا لا يخفى. وذلك العمل بدأ فعلا يحدث أثرا كبيرا.

فعلى الصعيد الوطني، اتخذت حكومتا أنغولا وسيراليون خطوات هامة لتعزيز الضوابط الوطنية، واتخذها أيضا عدد من مراكز الاتجار والتسويق الرئيسية.

وقد أنشأ العاملون في صناعة الماس المجلس العالمي للماس، وهو هيئة استحدثت لتنفيذ التدابير التي تتخذها صناعة الماس لمكافحة مشكلة الماس المستخدم في تمويل الصراع. وإنشاء المجلس أمر يلقى الترحيب على وجه الخصوص، لأنه انعكاس لالتزام الصناعة بالعمل ويوفر آلية لتيسير الجهود المكملة التي تضطلع بها الحكومات.

ولا يزال المجتمع المدني أيضا يقدم دعما رئيسيا، من خلال دوره في رفع درجة الوعي واستحداث الأفكار والإرادة السياسية اللازمة لإيجاد الحل.

ولكن ربما كان أكثر الأمور استرعاء للنظر عملية كيمبرلي. وهي إذ انطلقت تحت قيادة بلدان الجنوب الأفريقي، قد اشتقت أرضا جديدة في التعاون الدولي وحفزت العمل الدولي بجمعها قطاعا عريضا من الأطراف المؤثرة الرئيسية للبدء في اتخاذ تدابير عملية تجاه حل المشكلة. وكانت كندا سعيدة بأن شاركت في اجتماع بريتوريا الوزاري في أيلول/سبتمبر وفي اجتماع لندن الحكومي الدولي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر معا. وكان ذانك الاجتماعان أيضا مَعلَمَين هامين زاد فيهما عدد البلدان المشاركة في عملية كيمبرلي ووُضِع الأساس للعمل في المستقبل.

ومشروع القرار الذي أعدته جنوب أفريقيا والمعروض اليوم، يجعل المجتمع الدولي يخطو خطوة هامة أخرى بابتداره عملية حكومية دولية أكثر شمولا وإحاطة. وستركز تلك العملية على وضع مقترحات ملموسة للعمل. ونحن نشيد بجنوب أفريقيا على هذه المبادرة. ونرحب أيضا بعرض حكومة ناميبيا لاستضافة الاجتماع التقني الأول للعملية. ويسر كندا أن تنضم إلى البلدان الأخرى في تقديم مشروع القرار هذا. وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى تقديم الدعم.

إن المشكلة المعروضة علينا معقدة، وهي تمس مسائل هامة. وسيقتضي إحراز التقدم مثابرة، وتعاونا، ونتيجة، وواقعية. فالمثابرة ضرورية لأن المخاطر كبيرة والتحديات معقدة. والحلول ضرورية لضمان الحماية الحقيقية لأناس حقيقيين، وهم عادة مدنيون أبرياء يعيشون حياتهم تحت خطر العنف الدائم من أناس يتربحون من الماس المستخدم في تمويل الصراع. والتعاون ضروري لأننا نحتاج إلى البناء على نموذج كيمبرلي الشامل للجميع وتوسيع المشاركة فيه. وستكون الشراكات بين الحكومات، والصناعة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية ذات الصلة، ذات أهمية أساسية في الجمع بين أصحاب السلطة السياسية وأصحاب الخبرة التقنية. وينبغي لجميع الدول التي لها اهتمام كبير بالماس أن تشارك. والنتيجة ضرورية لأننا يجب أن نتجاوز المجاملات الدبلوماسية ونضع تدابير فعالة. وتؤيد كندا إمعان النظر في إنشاء نظام دولي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام. وأخيرا، الواقعية ضرورية لأن التدابير التي نضعها ينبغي أن تكون قابلة للعمل، وفعالة من حيث التكلفة، وعادلة، لا تلقي عبئا لا موجب له على الصناعة، ومسترشدة بالخبرة والتجربة وأفضل الممارسة الموجودة؛ ويجب ألا تتسبب في أضرار جانبية لتجارة الماس المشروعة.

وكندا، بوصفها منتجا ومصنعا جديدا للماس، ترى أن عليها مسؤولية ولها مصلحة معا في أن تشارك في الجهود الدولية المبذولة للحد من استخدام الماس في تمويل الصراع. ونعتزم العمل على نحو وثيق مع الأطراف المؤثرة، لاسيما الحكومات المشاركة في التجارة الدولية بالماس الخام.

ونحن بصفتنا الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون هدفنا المشترك القضاء على الماس كدافع للصراع، وأن نُبقي عليه كقوة للازدهار.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للحكومة البريطانية على قيادتها السعي إلى إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة، ولحكومة جنوب أفريقيا على قيادتها عملية إعداد مشروع القرار المعروض علينا. وأحيي بوجه خاص العمل الذي اضطلع به زميلنا الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا، السيد دوميساني كومالو.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أحاط وفدي علما أيضا بباعث القلق الذي أعرب عنه بالنيابة عن فرنسا. ونحن، مثله، نرى أن هذا الشاغل شمله مشروع القرار المعروض علينا.

وقد طلبتُ الكلمة لأن بلجيكا شاركت، كعضو في عملية كيمبرلي، في المفاوضات التي أجريت بشأن مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونحن نشعر بالارتياح لتطور تلك المفاوضات تحت قيادة جنوب أفريقيا المقتدرة، التي نعرب لها عن شكرنا، ونشعر بالارتياح لنتائجها. وعلاوة على ذلك، فإننا شاركنا أيضا في تقديم مشروع القرار.

وفي مناسبات عديدة ومحافل شتى، جرت مناقشات حول دور السلع الأساسية عالية القيمة، وبخاصة الماس، في تمويل وإدامة الصراعات المدمرة. ومن الأهمية بمكان أن يستمر هذا النقاش في إطار الجمعية العامة، لأنه موضوع معقد، وينطوي على العديد من التشعبات على مستويات مختلفة.

وإذا كان عدد الصراعات التي يكون للماس دور فيها، هو عدد محدود، إلا أن مشكلة الماس الممول للصراعات تنطوي على أبعاد عالمية. وبسبب طبيعة الاتجار الدولي وأشكاله، فإن الماس الممول للصراع يمكن أن يظهر في كل القارات. لذا، فإن أي حل ناجع لا بد وأن يكون عالميا، وأن يشمل كل الأطراف المعنية – حكومية أو غير حكومية على حد سواء.

وترحب بلجيكا بالعمل الذي أنجزته عملية كمبرلي التي توفر الإطار لمثل هذا الحل. كما أن مؤتمر لندن، المنعقد في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، يمثل، كذلك، خطوة هامة على الطريق، لأنه تمكن، في جملة أمور، من توسيع دائرة البلدان المهتمة بهذا الموضوع. وعلينا أن نبقي على هذا الزخم، ونحن على اقتناع بأن مشروع القرار الذي عرضته جنوب أفريقيا سيسهم في تحقيق ذلك.

إن عملنا لن ينتهي بانتهاء مناقشات اليوم. وعلينا أن نبدأ في أسرع وقت ممكن، بإجراء مفاوضات فيما بين الحكومات بغية وضع نظام دولي للشهادات. ويجب أن نكون عمليين وأكفاء. والخبرة التي اكتسبناها في حالتي أنغولا وسيراليون، حيث اضطلع المجلس العالي للماس في بلجيكا بدور أساسي، ستكون ذات قيمة كبيرة لنا. وبلادي عاقدة العزم على مواصلة الإسهام في البحث عن حلول عملية، وتنفيذ تلك الحلول.

وإلى أن نجد حلا شاملا لمشكلة الماس الممول للصراع، يمكن للدول أن تبدأ باتخاذ تدابير على المستوى الوطني. فتجارة الماس كانت لعهد طويل للغاية محاطة بستار من السرية. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى مزيد من الشفافية في جميع أسواق الماس.

وتحرص بلجيكا على نشر إحصاءات مفصلة عن تجارة الماس لديها، كما اتخذت تدابير تستهدف تعزيز عملية الرقابة. وندعو مراكز الماس الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشيد بزميلي السفير دوميساني كومالو، ممثل جنوب أفريقيا، على عرضه مشروع القرار هذا.

نجتمع هنا اليوم لكي نشهد الاتجاهات التي تتبلور في مجال تنظيم وضبط صناعة الماس العالمية والعمليات المصاحبة المرتبطة بها. ونحن هنا أيضا لنشهد تفكيك الصلات التجارية بين المقايضة غير المشروعة للماس الخام الممول ''للصراع'' بالأسلحة كتدبير مباشر لإحباط الأهداف الشريرة لحركات المتمردين. وبالنسبة لسيراليون، فإن عملية إعادة إضفاء الشرعية على التجارة في الماس بدأت، بشكل جدي بعد اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وفرض حظر على الاستيراد المباشر وغير المباشر للماس الخام من سيراليون، بالإضافة إلى أحكام نظام الحظر على الأسلحة ضد القوات غير الحكومية في البلاد.

وقد طلب المجلس أيضا من حكومة بلادي، أن تنفذ مخططا فعالا لإصدار شهادات المنشأ. وامتثالا للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، قدمت حكومة بلادي تفاصيل وافية وتوصيفا كاملا لنظام الشهادات الجديد بشأن تصدير الماس الخام وغير المصقول، وقدمت بشكل رسمي شهادة المنشأ الجديدة إلى لجنة مجلس الأمن في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠. واستنادا إلى طلبات أخرى من أجل تقديم معلومات بشأن برنامج رصد بيع الماس في ظل النظام المقترح، استجابت حكومة بلادي بتقديم معلومات إضافية للجنة تحقيقا لهذا الهدف. وأشارت أيضا إلى أن أي تأخير في تصدير الماس الذي تكدس منذ اتخاذ القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) سيكون له آثار سلبية خطيرة على حصيلة سيراليون من النقد الأجنبي، وهي الحصيلة اللازمة لتمويل الخدمات الأساسية في بلادي التي نكبت بالحرب.

وبموافقة لجنة مجلس الأمن، تم تصدير أول مجموعة من الماس بموجب شهادة المنشأ الجديدة بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وأكدت حكومة سيراليون، بالتالي، على أنه ينبغي لكل مصدري الماس السيراليوني في المستقبل أن يظهروا شهادة منشأ معتمدة من الحكومة على أن تكون الطرود مغلفة بطريقة لا يمكن التلاعب بها. كما أكدت على أن وجود أي علامات للتلاعب سيعتبر انتهاكا للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠).

ويتعين على المجتمع الدولي الآن أن يطبق بصورة ناجعة آليات مناسبة تستهدف تشجيع تجارة الماس العالمية بالإسهام في السلم العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بدلا من إطالة أمد الصراع.

ويود وفدي أن يبدي ملاحظة مفادها أن هذه الهيئة قد استمعت باهتمام إلى مضمون المناقشات المختلفة حول دور الماس في تسهيل الصراعات المسلحة واستوعبتها، لا سيما فيما يتعلق بحالتي سيراليون وأنغولا. وكل من هذين الصراعين ما زال يتحدى النوعية المألوفة للحرب. وكثير من الصراعات المماثلة إنما يعكس الخلافات الإثنية أو الدينية، أو اللغوية طويلة الأمد، وكذلك أوجه التباين الاجتماعي – الاقتصادي، وقمع الأقليات أو قمع حقوق الإنسان. والأزمات، وخاصة فيما يتعلق بسيراليون، لا يمكن أن توصف بأنها ثورة أو حرب أهلية. كما لا يمكن أن توصف بأنها تمرد عرقي أو طائفي، ولا بأنها عصيان أو حرب عصابات. فقد كانت، وستظل، لصوصية مباشرة، تقويها أعمال السلب والنهب والجشع، تحرضها وتعاونها قوى خارجية. وقد اتسمت بتسع سنوات من قطع الطرق، والاغتصاب، وعمليات بتر الأطراف، والوحشية ذات الأبعاد المروعة، والاختطاف، والقتل العشوائي، وكل ذلك قد ارتكب ضد مدنيين أبرياء، محبين للسلام.

وهناك علاقات متأصلة ومعقدة بين النظم الاستغلالية للوساطة المالية وبين إدارة الموارد، والفقر، ومظاهر الثراء المثير والمريب للتجارة في الماس.

وتتجلى هذه العلاقات بوضوح في القطاع غير الرسمي لاستخراج الماس، حيث أن الجريمة المنظمة – متخفية في التهريب، وتهريب الأسلحة والذخيرة، وغسل الأموال – التي لا تزال حتى الآن تضر بصناعة الماس المشروعة، وتسيطر سيطرة فعالة على السوق غير الرسمية. وقد أدت الآثار المترتبة على هذه المحنة المستمرة منذ زمن بعيد على صناعة الماس السيراليونية إلى زعزعة الاستقرار في جميع أوجه مجتمعنا. كما أنها حرمت أمة بأكملها من الرخاء، وأدت من قبيل السخرية إلى تصنيفها كأفقر الفقراء. وأدت كذلك إلى ظهور جيل من قطّاع الطرق الذين أنهكتهم المخدرات، يستخدمون أسلحة الدمار الشامل ويتركون خلفهم البؤس والشقاء. وإذا كان المفترض أن يكون الماس أفضل صديق للنساء، فالأمر ليس كذلك في حالة نساء سيراليون اللاتي إما فقدن أرواحهن أو أطرافهن كنتيجة مباشرة للعائدات غير المشروعة من بيع الماس الممول للصراع.

ويرحب وفد بلادي بنتيجة الاجتماع الوزاري المعني بالماس الذي عقد في بريتوريا بجمهورية جنوب أفريقيا، والاجتماع الحكومي الدولي المعني بالماس الممول للصراع الذي عقد في لندن. وترحب سيراليون أيضا بالمبادرة الأفريقية التي أدت إلى عملية كمبرلي. كما أننا سنلتزم بتقديم مواردنا من الأيدي العاملة بغية كفالة اعتماد مخطط عملي لإصدار الشهادات على الصعيد العالمي.

وبما أن وفد بلادي من بين الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا فإنه يود أن يكرر التأكيد على دعوة جميع الدول لأن تنفذ تنفيذا كاملا تدابير مجلس الأمن التي تستهدف قطع الصلة بين الاتجار بالماس الممول للصراعات وتوريد السوقيات والمعدات لحركات التمرد.

السيد مواليفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عما يشعر به وفد بلادي من امتنان عميق للجمعية العامة على ما أبدته من استعداد للنظر في قضية الماس الممول للصراع. فهذه القضية تمثل شاغلا هاما بالنسبة لنا، ليس لأنها تهدد بتشويه صورة سلعة نفيسة للعلاقات بين البشر وحيوية للتنمية الاقتصادية لبلدان مثل بلدي فحسب، بل أيضا لأن الماس الممول للصراع أصبح أداة قوية في أيدي أولئك الذين لديهم النية لانتهاك سيادة القانون على الصعيد الوطني، وحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي.

وكما يدرك الجميع، فإن بوتسوانا من أكبر منتجي الأحجار الكريمة في العالم. ويمثل الماس حاليا لب إنتاجنا الصناعي وتنميتنا الاقتصادية. وقد أدى اكتشاف الماس واستغلاله في بوتسوانا واقتران ذلك بالإدارة الاقتصادية الحكيمة والالتزام بإقامة مجتمع ديمقراطي يرتكز على حكم القانون إلى وصولنا إلى المرحلة الحالية من منجزاتنا المتواضعة. وباستثناء الانتكاسات التي سببتها نوائب آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن بلادي خطت خطوات هائلة في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعبنا، كما شهدت على ذلك وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

وقد يقول البعض ممن تستهويهم المجادلة إن كل ماس الصراع تقريبا ينتج أساسا في أفريقيا لتأجيج الصراعات الدائرة فيها. وبالتالي، فإن هذا القول قد يذهب إلى حد الزعم بأن ماس الصراع هو أساسا مشكلة أفريقية. وإنني أسارع إلى رفض مثل هذا التفكير، لأننا مقتنعون، على نحو ما يمليه المنطق، بأن هذه القضية لها تشعبات عالمية. فالماس المنتج بطريقة غير مشروعة يصبح ماسا للصراع بمجرد أن

يتم تداوله لتسهيل أنشطة حركات التمرد. ولا يمكننا أن ننكر، وهناك أدلة متوافرة تؤيد ما نقوله، إن عمليات تداول الماس تلك تتجاوز الحدود الأفريقية وسيادة دولها.

وبما أننا بلد ملتزم بتوخي سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، فإننا نرى أنه من المناسب بل ومن الفطنة أن نضم أيدينا إلى أيدي جميع البلدان التي تقوم بإنتاج وتجهيز وتصدير واستيراد الماس، من خلال عملية كمبرلي، لاستنباط وسائل عملية لمنع وصول ماس الصراع إلى الأسواق. ولكي نقوم بذلك بشكل فعال، فإننا سنحتاج إلى إشراك ليس الحكومات فحسب، بل أيضا أوساط صناعة الماس والمجتمع المدني كذلك. ويسرنا أن عملية كمبرلي قد أرست تلك القاعدة المعيارية، بالفعل، ونحن نظل على تفاؤلنا بأن يستمر الأمر على هذا النحو وأن يتسع شكل تلك العملية.

ويرحب وفد بلادي بالمبادرات الهامة التي اتخذت لمعالجة مشكلة ماس الصراع من جانب حكومتي أنغولا وسيراليون وغيرهما من البلدان الأساسية بالإضافة إلى أوساط صناعة الماس والمجتمع المدني، بما في ذلك قيام أوساط الصناعة بإنشاء مجلس الماس العالمي. والأهم من ذلك، إننا نرحب بعرض حكومة جمهورية ناميبيا الشقيقة بعقد حلقة عمل تجمع أبرز البلدان التي تقوم بإنتاج وتجهيز وتصدير واستيراد الماس، استمرارا لعملية كمبرلي، للنظر في الجوانب التقنية للمخطط الدولي المتوخى كإصدار الشهادات لأحجار الماس الخام.

وكما قلت من قبل، نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن مشكلة ماس الصراع لها بُعد عالمي أو دولي. وهي تقتضي بالضرورة تضافر جميع البلدان، التي تقوم بإنتاج وتجهيز وتصدير واستيراد الماس، في العمل بشكل فعال على منع وصول ماس الصراع إلى الأسواق.

وبغية العمل بشكل متضافر، يتعين علينا بالتأكيد أن نقوم بوضع وتنفيذ مخطط دولي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام. وبينما نسلم بأن المخططات الوطنية الحالية لإصدار شهادات الماس يمكن أن تثري نهجنا الذي يتوخى وضع مخطط دولي لإصدار الشهادات، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الممارسات الوطنية لن تساعد في معالجة مشكلة الماس الممول للصراعات إلا إذا كانت تفي بالمعايير المتفق عليها دوليا. كما أنه لا يمكن أن تكون هناك مبالغة في تأكيد أهمية الحاجة إلى توفر الشفافية. وبالتالي، نحن نعتقد أن العملية بأكملها يجب أن تتوج باتخاذ ترتيبات ملائمة لضمان الامتثال للمبادئ الأساسية للمخطط الدولي المتوخى لإصدار شهادات الماس الخام.

وبينما تشرع جميع البلدان التي تقوم بإنتاج وتجهيز وتصدير واستيراد الماس في السير على الطريق المؤدي إلى منع وصول ماس الصراع إلى الأسواق، فإنه مما يخدم ضحايا مستغلي ماس الصراع على أفضل وجه قيام جميع الدول الأعضاء بالتقيد والتنفيذ الكامل لجميع التدابير التي وضعها مجلس الأمن والتي تستهدف قطع الصلة بين التداول في ماس الصراع وتزويد حركات التمرد بالأسلحة والوقود والمواد المحظورة الأخرى.

ونحن نتطلع بكل اهتمام إلى حلقة العمل التي ستعقد في أوائل العام القادم في ويندهوك بناميبيا للنظر في الجوانب التقنية المتعلقة بالمخطط الدولي المتوخى لإصدار الشهادات لأحجار الماس الخام.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تشكل اليوم عملية النهوض بالتنمية المستقرة والدائمة للدول الأفريقية أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. وقد أشار رئيس الاتحاد الروسي السيد بوتين في بيانه الذي ألقاه في قمة مجلس الأمن المعقودة بتاريخ ٧ أيلول/

سبتمبر إلى الصلة الوثيقة القائمة بين تسوية الأزمات العسكرية والسياسية الحالية في أفريقيا وبين القضاء على الفقر في تلك القارة، والذي أكد فيه أن

”مستقبل القارة يعتمد، إلى حد بعيد، على تسوية هذه الصراعات بشكل عاجل وفعال. فإذا كانت أفريقيا قد تخلصت من الاستعمار في القرن العشرين فيجب تخليصها من الفقر والمواجهة العسكرية في القرن الحادي والعشرين“. (S/PV.4194، الصفحة ١٤)

وأحد عناصر جهود المجتمع الدولي لمنع وتسوية حالات الأزمات الحادة – بغض النظر عن القضاء على أسبابها الجذرية العميقة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها – ينبغي أن يتمثل في العمل الملموس الذي يستهدف تحييد مصادر تمويل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومات في عدد من الدول الأفريقية. فالأعمال الهدامة التي ترتكبها هذه الجماعات تؤدي إلى إزهاق أرواح آلاف عديدة من البشر، وتقوض السلام والاستقرار في مناطق بأكملها، وتعوق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية.

والاتحاد الروسي يحث على اتخاذ إجراء حاسم لوقف الاتجار غير المشروع بالماس الخام، الذي يمول الصراعات المسلحة التي تستعر حاليا، وبالذات في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذ ننادي دوما بقيام تعاون دولي بناء بشأن هذه القضايا، فإننا نضطلع بدور نشط في اتخاذ تدابير ممكنة في هذا المجال. وقد عملت روسيا عن كثب مع جميع البلدان المهتمة للتوصل إلى نُهُج متفق عليها لحسم مشكلة الماس الممول للصراعات.

وتمثلت نقطة البداية في النداء الوارد في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر قمة الثمانية المعقود في أوكيناوا هذا العام، بعقد مؤتمر دولي، على أساس قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) وعملية كمبرلي، لاستعراض اقتراحات تتعلق باعتماد سبل ووسائل عملية كفيلة بقطع الصلة بين الاتجار غير المشروع بالماس والصراعات المسلحة، ثم تقديمها إلى الأمم المتحدة. وقد تتضمن هذه الاقتراحات دراسة إمكانية التوصل إلى اتفاق دولي بشأن إصدار شهادات لأحجار الماس الخام.

وعلى هذا الأساس، قبلنا الدعوة الموجهة من البلدان الأساسية في عملية كمبرلي إلى المشاركة في الحوار في إطار تلك العملية. وقدمنا مساهمتنا في جولة لندن في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وفي اجتماع لفريق عامل من الخبراء عقد في ويندهوك في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر. كما ساهمنا في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في بريتوريا بتاريخ ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، وفي الاجتماع الحكومي الدولي المعقود في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وكان تقديرنا إيجابيا لنتائج تلك المحافل، ولرغبة المشاركين فيها في الاهتداء إلى قرارات فعالة، ووضع نهج وتعاريف – وبخاصة فيما يتعلق بالماس الممول للصراعات – والتوصل إلى توصيات محددة تستحق مزيدا من التحليل المتأني والعمل التفصيلي.

وموقفنا القائم على المبدأ هو أن طرق تسوية مشكلة الماس الممول للصراعات ينبغي أن تكون على مستوى يتناسب مع نطاق المشكلة، وينبغي أن تكون بسيطة ويمكن تطبيقها عمليا. كما يجب أن تكون موجهة بدقة نحو حسم المشكلة الرئيسية، وهي قطع الصلة بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام وتمويل محاولات الجماعات المتمردة للإطاحة بالحكومات الشرعية. ولبلوغ ذلك الهدف، يلزم بذل جهود مشتركة من شأنها وقف إيصال الماس الممول للصراعات الذي يمثل حوالي ٤ في المائة من التجارة الدولية في الماس، إلى الأسواق الدولية.

ومن ثم، علينا أن نحرص كل الحرص على وجود نظام يعول عليه للدفاع عن المصالح القانونية للمشاركين الشرعيين في تجارة الماس العالمية، الذين يمثلون شريحة هامة من الاقتصاد العالمي، ويشكلون الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان الأفريقية. وأية إجراءات متعجلة أو غير مدروسة في مجال حساس مثل تجارة الماس يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار سوق الماس، بل وأن تلحق، في الواقع، ضررا بالغا باقتصادات البلدان المنتجة للماس الخام والبلدان التي تقوم بتجهيزه.

ونحن نحبذ أن تقوم جميع الدول المهتمة بعمل مشترك مكثف، مع التقيد الصارم بمعايير القانون الدولي واحترام السيادة الوطنية لكل الدول. وعلينا أيضا أن نأخذ في الحسبان ضرورة المحافظة على استقرار وشفافية سوق الماس العالمية التي بلغت من العمر قرونا. وليس هناك شك على الإطلاق في أن تنفيذ الأفكار المتعلقة بوضع خطط لإصدار شهادات للماس، مسألة معقدة ومندرجة وطويلة الأجل، ومكلفة من الناحية المالية، الأمر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة، بما في ذلك تحسين الأسس القانونية الوطنية في دول عديدة.

ونحن على اقتناع راسخ بأن أكثر الأساليب بساطة ومنطقية وفعالية لحسم مشكلة الماس الممول للصراعات هو استحداث نظام لإصدار الشهادات، يقوم على أساس شهادات منشأ وطنية للماس الخام، وعلى قواعد بيانات وطنية ونظم وطنية للرقابة. ولا بد من التشديد على أن هذه الهياكل الوطنية يجب أن تأخذ في الحسبان البارامترات الدنيا المتفق عليها دوليا وأن تستجيب لها. والأخذ بنهج من هذا النوع ليس من شأنه أن ينهض بالحل الناجح لهذه المشكلة فحسب، بل من شأنه أيضا أن يمكننا من أن نكفل بالكامل رعاية المصالح الاقتصادية للدول المنتجة للماس الخام واحترام سيادتها. ومن وجهة النظر تلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد على النظم الوطنية لإصدار الشهادات، التي تطبق بالفعل في أنغولا وسيراليون. ومن المهم جدا في هذا السياق دراسة الطريقة التي تعمل بها هذه النظم، وتزويد الدول المهتمة بالمساعدة التي تلزمها عند تنفيذها لتلك النظم. وروسيا، التي تملك بالفعل نظاما فعالا لسيطرة الدولة على حركة الماس الخام، مستعدة لتزويد كل الدول المهتمة بمساعدة بناءة في هذا المجال.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن بلدي سيفرغ، في الأشهر المقبلة، من إعداد وإطلاق نظام وطني لإصدار الشهادات للماس الخام. وقد قامت روسيا بدور نشط في إعداد مشروع قرار اليوم، وهي أحد المشاركين في وضعه. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الأحكام الواردة في مشروع القرار تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى صيغة توافق الآراء التي تم الاتفاق عليها في عملية كمبرلي، والتي حددت بصفة خاصة في البيان الصادر في ختام الاجتماع الوزاري الذي عقد في بريتوريا بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر (A/55/638)، والبيان الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عن اجتماع لندن الحكومي الدولي (A/55/628).

وأود أن أشدد على أنه لدى حسم هذه المشكلة الشديدة التعقيد المتعلقة بالماس الممول للصراعات، لا بد من الالتزام بنهج قائم على توافق الآراء، لأن ذلك سييسر كثيرا من التوصل إلى مواقف متفق عليها بمشاركة كل الدول المهتمة – وفي مقدمتها الدول الرئيسية التي تصدر الماس الخام، والتي تجهزه وتستورده، إلى جانب ممثلي تجارة الماس. وجميع التفاصيل الفنية المتعلقة بشكل وطرائق أي اتفاق دولي مقبل – أي الطرق والأساليب والجدول الزمني للتوصل إلى الهدف الذي أشرت إليه، وآلية تنفيذ القرارات المتخذة – ينبغي أن تكون موضوع دراسة أثناء عملية المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة.

واعتماد مشروع القرار سيبعث بإشارة سياسية واضحة مفادها أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤيد الجهود الدولية لوقف استخدام هذا الاتجار غير المشروع بالماس في تمويل عمليات الجماعات المناهضة للحكومات. ونحن نفترض أن المزيد من عملنا المشترك بشأن حسم مشكلة الماس الممول للصراعات، سيشجع بحق على وقف الصراعات المسلحة في أفريقيا، وسيعمل على منع ظهور حالات أزمات جديدة في تلك المنطقة، وسيعزز السلام والاستقرار والأمن على القارة الأفريقية، وسيكفل الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن امتناننا للرئيس على إجراء هذه المناقشة الهامة عن دور الماس الممول للصراع، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المحددة التي يمكن أن تتخذها الجمعية العامة إسهاما منها في منع الصراعات وتسويتها عن طريق كسر حلقة الصلة الآثمة القائمة بين التجارة غير المشروعة في الماس الخام والصراعات المسلحة.

لقد تم بالفعل القيام بقدر كبير من العمل على مستويات رفيعة. ويود وفد بلادي أن يهنئ البلدان الأفريقية المنتجة للماس، ولا سيما جمهورية جنوب أفريقيا، على البدء بعملية رائدة وشاملة من المشاورات بين الحكومات وقطاع الصناعة والمجتمع المدني، المشار إليها بعملية كيمبرلي، لمعالجة هذه المسألة. ويرحب وفد بلادي أيضا بالتدابير الهامة التي اتخذها مجلس الأمن وتستهدف الصلة القائمة بين تجارة الماس الخام وتزويد جماعات الثوار بالأسلحة أو الوقود أو المواد المحظورة الأخرى. وتتضمن هذه التدابير قرارات المجلس ١١٧٣ (١٩٩٨) و١٢٩٥ (٢٠٠٠) و ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، فضلا عن القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

ونشعر بالتشجيع أيضا إزاء الوعي العام بالصلة القائمة بين تجارة الماس الخام والصراع المسلح. وبالإضافة إلى المبادرة الأفريقية، عقد أيضا بتاريخ ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ اجتماع لندن الحكومي الدولي المعني بالماس المموِّل للصراع. وتأتي جلسة اليوم إذاً تتويجا لعملية حساسة وتقييمية تتعلق بالخطر الفادح الذي تخلفه هذه الصلة الآثمة على كل من السلم والأمن الدوليين، وعلى صناعة الماس عموما. ووفد بلادي على اقتناع بأن مشروع القرار المعروض علينا يسعى إلى تبسيط وتعزيز مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الأخرى المتعلقة بهذه المسألة.

وتود ناميبيا أن تؤكد، للعلم به وتسجيله، على أن مشكلة الماس الخام والصراع المسلح ليست مشكلة أفريقية فحسب، فهي مشكلة عالمية لا تؤثر على مجرد البلدان المنتجة للماس، وإنما أيضا على البلدان التي تعالج الماس وتصدره وتستورده. ومن المحتمل أن تترك آثارا على مجمل صناعة الماس والحكومات على نطاق العالم. وإزاء هذه الخلفية، وبروح الشراكة العالمية، يسعى وفد بلادي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، بما في ذلك حشد التأييد لمشروع القرار المعروض علينا اليوم.

إن مشروع القرار يسعى إلى إنشاء وتنفيذ مخطط دولي بسيط وعملي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام بأوسع مشاركة ممكنة من جميع المعنيين. وناميبيا طرف رئيسي في صناعة الماس على الصعيد العالمي، وهي تسهم في نسبة ٨ في المائة تقريبا من الإنتاج العالمي للماس. وصناعة الماس في ناميبيا توظف قرابة ٥,٣ في المائة من إجمالي القوة العاملة. لذلك، نؤيد كل جهد يرمي إلى كفالة عدم تشويه صورة صناعة الماس على الصعيد العالمي.

والمخطط الدولي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام سيمضي شوطا بعيدا في المساعدة على حل مشكلة

التجارة غير المشروعة في الماس الخام، وصلتها بالصراعات المسلحة. فلهذا السبب، ولأسباب أخرى، عرضت حكومة ناميبيا أن تستضيف حلقة عمل للنظر في الجوانب التقنية لمخطط إصدار الشهادات هذا. وستعقد حلقة العمل هذه في عاصمتنا، ويندهوك، خلال الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ووفد بلادي يغتنم هذه الفرصة للترحيب بجميع الذين سيشاركون فيها.

السيد أباتا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن باب السخرية الشديدة أن تصبح هدية جميلة جدا ونفيسة كالماس الذي تقدمه الطبيعة، والماس يفترض أن يأتي بالبهجة والسرور لأصحابه، أداة لزعزعة الاستقرار وعدم الأمن. ولقد أصبحت حيازته والإشراف عليه مؤخرا أحد الأسباب الرئيسية للصراع في أفريقيا. والثروة التي يولِّدها تستخدم في تأجيج الحروب.

إننا ندرك جميعا أنه ليس بوسعنا أن نشن حربا بدون مال. والماس هو مال. فوفقا لتقديرات السوق، ثمة نسبة ٣ في المائة تقريبا من الماس الخام المنتج على صعيد عالمي يأتي الآن من مناطق الصراع في أفريقيا. ووفقا لتقرير أصدرته مؤسسة دي بيرز، فإن الماس الآتي من مناطق الحرب في أفريقيا يشكِّل ما بين ١٠ و ١٥ في المائة من الإمدادات العالمية. وفي حين أن أسواق الماس تضمن أسعارا مرتفعة، فإن قابلية نقل الماس وغفليته تجعلانه العملة التي يختارها تجار الحرب في أفريقيا. ومثال على ذلك الحربان العسيرتان الناجمتان عن الصراعين الدائرين في أنغولا وفي سيراليون اللذين يدومان بفعل مبيعات الماس.

والماس الذي يستخرج على نحو مسؤول ويستغل ويدار في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا يمكنه أن يسهم في التنمية والاستقرار. ولكن حيثما تواجه الحكومات المصاعب، يصبح الثوار عديمي الشفقة وتصبح الحدود معرضة للاختراق – كما في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون – ويمكن لهذا الحجر النفيس الذي يعجب به جميع البشر أن يتحول بسهولة إلى عامل للقتل والإرهاب والفوضى الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. وعندما يقع الماس في أيدي أمراء الحرب من أمثال جوناس سافيمبي وفوداي سانكوه، فالنتيجة هي إطالة أمد الصراع والتسبب بإيجاد لاجئين ومشردين في الداخل. وتصرف الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا واستعماله الفعال للماس في تأجيج الحرب في أنغولا أفضيا إلى فرض الأمم المتحدة حظرا على الماس في عام ١٩٩٨.

وفي حالة سيراليون، استغل فوداي سنكوه وأعضاء الجبهة المتحدة الثورية عوائد الماس الذي أنتجوه باستخدام القوة من حقول الماس في شرقي سيراليون لشراء الأسلحة، التي استعملوها ليعيثوا فسادا مريعا في صفوف المدنيين المساكين.

ولا يمكن لأعضاء المجتمع الدولي أن يقفوا، بل ويجب عليهم ألا يقفوا، متفرجين وأن يسمحوا باستمرار هذا العنف الشديد. ولذلك، فالمهم للأمم المتحدة أن تعالج المشكلة في مصدرها. وبدلا من إنفاق ملايين الدولارات على حفظ السلام، دعونا نعالج مصدر الصراع بقطع طريق الحصول على الأموال العائدة من بيع الماس على نحو غير مشروع. ولهذا فإن وفدنا يؤيد مشروع القرار المتعلق بدور الماس في تأجيج الصراعات. ومشاركتنا في تقديم مشروع القرار قائمة على اقتناعنا بالحاجة إلى قطع الصلة القائمة بين العمليات التجارية غير المشروعة في الماس الخام وبين الصراع المسلح، وهو تدبير هام لمنع الصراع، وخاصة في القارة الأفريقية.

إن مشكلة الماس المستخدم في تمويل الصراع تشكل مصدر قلق دولي بالغ، وينبغي للجهود المبذولة لمعالجة هذه

المسألة أن تأخذ في الاعتبار جميع الأطراف المعنية المشاركة في إنتاج ومعالجة وتصدير الماس - بما في ذلك ميسِّري التجارة المشروعة - وكذلك البلدان المستوردة. وينبغي أن تكون التدابير فعالة، وواقعية ومتسقة مع القانون الدولي. ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة من خلال قرار الجمعية العامة مفادها أنه لن يتسامح بعد الآن مع أي حالة تكون فيها الموارد الطبيعية مثل الماس، التي كان يمكن استخدامها للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المعنية، مستخدمة، بدلا من ذلك، في الحالة الراهنة، من جانب قلة من أمراء الحرب الذين يسيطرون تماما على الموارد لمكسبهم ومنفعتهم الشخصية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر تصميمه بضمان تقديم كل المتورطين إلى العدالة وفقا للقانون الدولي.

ويود الوفد النيجيري أن يشيد بمبادرات مجلس الأمن ولجنة الجزاءات، اللذين عقدا في آب/أغسطس من هذه السنة جلسة استماع بشأن الماس وأثره على الصراع في سيراليون. وقد وفرت تلك الجلسة محفلا لمختلف الأطراف المؤثرة في تجارة الماس للإعراب عن آرائها. وتؤيد نيجيريا توصيات الاتحاد العالمي لبورصات الماس والرابطة الدولية لمصنعي الماس بأنه أولا، ينبغي لكل بلد مسجل كمستورد للماس الخام، سواء كان منتجا أو مصنِّعا أو مركزا تجاريا، أن يسنّ تشريعا لتنظيم بيع الماس؛ وثانيا، ينبغي لكل تاجر الماس أن يعتمد مدونة قواعد سلوك أخلاقية فيما يتعلق بالماس المستخدم في تمويل الصراعات؛ وأخيرا، ينبغي إصدار شهادة منشأ للماس الوارد من مناطق الصراع.

ويود وفدنا أن يشيد بجهود المملكة المتحدة، التي تولت القيادة فيما يتعلق بمسألة الماس غير المشروع لأنها تؤثر على سيراليون، بما في ذلك اعتماد مشروع قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠). وإضافة إلى ذلك، نود أن نشيد بجهود السفير فاولر، ممثل كندا على عمله الرائد رئيسا للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن وعلى جهوده المتعلقة بالماس المستخرج على نحو غير مشروع لأنه يؤثر على الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتؤمن نيجيريا إيمانا قويا بأن اتخاذ هذا القرار سيبعث برسالة هامة وقوية جدا إلى كل المتورطين في هذه التجارة الخبيثة بأن المجتمع الدولي لن يتحمل بعد الآن هذا النشاط. إن الماس يبقى إلى الأبد، ولكن يجب ألا ندع الماس يؤجج الصراعات إلى الأبد.

السيد موتشيتوا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي، بوصفه من مقدمي البند ١٧٥ من جدول الأعمال - دور الماس في تأجيج الصراع - قد طلب الكلمة ليذكِّر الوفود الأعضاء بأن أيام ''سياسة لا أسئلة تسأل في بيع الماس'' قد ولّت.

ويرحب وفدي بمشروع القرار المعروض علينا ويحدوه الأمل في أن يكون اعتماده بشيرا بإنشاء نظام قانوني دولي يعتبر، على سبيل المثال، الاتجار غير المشروع بالماس من قبل الجماعات المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وسيراليون عملا إجراميا.

ويرى وفدي بعد التفكير مليا أن فهمنا لمصادر العنف في البلدان المذكورة للتو يتطلب فهم الاقتصادات التي ترتكز عليها تلك الصراعات المستعرة. وقد قال أحد العلماء ملاحظا:

> ''إن الصراع يمكن أن ينشئ اقتصادات حرب، وغالبا في المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون أو أمراء الحرب والمرتبطة بشبكات التجارة الدولية؛ إذ يمكن لأعضاء الجماعات المسلحة أن ينتفعوا من النهب في ظل هذه الظروف، ويصبح إنهاء الحرب الأهلية صعبا. وقد لا يكون كسب الحرب أمرا مرغوبا فيه: فقد يكون موضوع الحرب بالضبط هو

الشرعية التي يضفيها على أعمال تستحق في وقت السلم المعاقبة عليها باعتبارها جرائم.‘‘

وإن وفدي في رده على تقرير فريق الخبراء المعني بأنغولا في وقت سابق من هذه السنة، قد أكد لمجلس الأمن أن عدم اعتبار وجود مخططات اقتصادية في الصراع قد أضعف، أحيانا، بصورة شديدة الجهود الدولية الرامية إلى ترسيخ اتفاقات السلام الهشة. وأود أن أكرر التأكيد على أن السبب الحقيقي للحروب الأهلية المستعرة في بعض البلدان الأفريقية ليس الحديث بصوت عالٍ عن الظلم، بقدر ما هو دافع الجشع الصامت.

ووفرة الموارد الطبيعية، بما فيها الماس، في حالة أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قد أصبحت لعنة. فتوفُّر هذا الماس، الذي يصدَّر كسلعة أولية، هو الذي يولِّد الصراعات العنيفة، لأنه يوفِّر حوافز لتشكيل الجماعات المتمردة على أساس الاستيلاء على المنهوبات، التي تدعم أنشطتها.

وإذا ما سمحتم، سيدي الرئيس، يود وفدي أن يذكِّر الأعضاء بأن سلعة أولية مثل الماس تمثل مزايا عديدة للمتمردين. فلأنها منتوج متجانس، يمكن إخفاء منشئها بسهولة، ولا يحتاج تسويقها إلى عمليات معقدة، مثلما هي الحالة بالنسبة للسلع المصنعة.

وفي هذا السياق تصبح أهمية مشروع القرار المعروض علينا واضحة. وبما أن القاعدة التجارية الخارجة عن القانون للماس المستخدم في الصراع تتوقف على توفُّر السوق الخارجية، فإنه يتعين على البلدان المصدرة والمستوردة أن تعمل جاهدة على إيجاد سبل لتحسين التعاون في مجال إنفاذ القانون – ومشروع القرار هذا يمكن أن يكون صكا من هذا القبيل.

ولذا فإن وفدي يعتبر مشروع القرار هذا وسيلة لإيضاح تصميم المجتمع الدولي على تحريم الاتجار غير المشروع بالماس المستخدم في تمويل الصراع.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر وفد جنوب أفريقيا على الجهود التي قام بها لاتخاذ الخطوات الأولى نحو تنظيم عملية إصدار شهادات الماس الخام. ونحن نتفق تماما مع ما قاله السفير هولبروك والوفود التي تكلمت بعده من أن الماس المموِّل للصراع يشكل مشكلة عالمية، وأن هذه المشكلة تحتاج إلى حل عالمي لها.

ثمة بلدان تشعر بانعدام الأمن بالفعل بسبب ما يسعى البعض إلى إلقائه على كاهل البلدان الفقيرة والبريئة من استغلال للماس و/أو المتاجرة فيه و/أو تهريبه – وهؤلاء يمكن معرفة أسمائهم. والبحث عن كلمات وضمانات من أجل الشعور بالرضا ليس أمرا مقبولا بالقدر الكافي. ولا بد من العمل. ونحن لدينا قرارات عديدة. ولكننا بحاجة إلى إجراءات تتخذ. وعلينا أن نتصدى للقضايا ذاتها وأن نضع النقاط على الحروف.

إن الماس لا يقايض بالبطاطا والفول؛ وإنما تتم مبادلته بالأسلحة الثقيلة والعملة الصعبة. وهذه العملة الصعبة لا تعني الفرنك الرواندي أو فرنك الاتحاد المالي الأفريقي؛ وإنما تعني العملة الصعبة. وماس الصراع متوفر للناس ذاتهم – القادرين على الحصول عليه، والذين لديهم الوسيلة والتعطش للحصول عليه. لذلك، فإن ابتعادهم عن تحمل مسؤولياتهم معناه عدم وجود مبادرة لديهم لحل هذه المشكلة.

ويبدو لنا أنه ما زال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه لأداء واجبنا حيال حل مشكلة ماس الصراع هذه. والتعاريف التي أضيفت إلى القرار، والكلمات التي أضيفت إلى مختلف البيانات، المكتوبة هنا أو هناك، والتي تشير إلى

عبارة ''التي دعيت'' وما إلى ذلك، عند التحدث عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليست سوى طريقة لحجب الواقع عن نظرنا. من هو المسؤول عن استغلال الماس، وبشكل أخص، من هو المسؤول عن تهريب أحجار الماس تلك والمتاجرة فيها؟ لا أحد موجود في قفص الاتهام. وعلينا أن نشير بإصبعنا إلى الاتجاه الذي تكمن فيه المسؤولية.

وعندما نتحدث عن الصراعات في سيراليون وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكننا أن نذكر أسماء، إلا أن ذلك يتوقف على من هو المتكلم، وماذا يريد أن يقول، وما الذي يريد أن يحققه. واليوم، يكتفي البعض بالقول إن هذا استغلال غير مشروع للكونغو، مثلا، وأنا أقول: إنه شريان الحياة بالنسبة لنا. ويقول البعض: أُدعوا الضيوف. وأنا أقول أجل، ولكنهم مقترفو الإبادة الجماعية. أما الذين أتبعهم في الكونغو فيطلق عليهم اليوم اسم ''الضيوف المدعوين''. إنه أمر عجيب. وأنا لست مدعوا.

وهكذا فإن مسألة العبارات ليست إلا تحويلا عن القضية الأساسية. ومع تسليمنا بالعناصر الأساسية الجيدة جدا الكامنة وراء مشروع القرار هذا، فإن وفد بلادي يود أن يرى إجراءات تتخذ، وتتخذ بشكل كافٍ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): وفقا للقرار الذي اتُّخذ في وقت سابق من صباح اليوم، أعطي الكلمة للمراقب عن سويسرا.

السيد هيلغ (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد استخدم الماس في تأجيج بعض الصراعات المفزعة للغاية التي شهدناها في العالم. وتعلق سويسرا أكبر أهمية على كسر الحلقة المفرغة التي يبدو أنها تثبت أن الاتجار غير المشروع بالماس يجلب معه اتجارا مماثلا بالأسلحة. ونحن عاقدون العزم على ألا نألو جهدا في سبيل منع استخدام أراضينا في مثل هذا النوع من الاتجار.

وانطلاقا من هذه الروح، تعرب بلادي عن ترحيبها بالجهود المبذولة في عملية كيمبرلي ودعمها لها، وهي العملية التي تدعو الدول المعنية، وأوساط صناعة الماس والمنظمات غير الحكومية، إلى التعاون في هذه المسألة. وقد قامت السلطات في بلادي أيضا بدور نشط في الاجتماع الحكومي الدولي الذي عقد في لندن بشأن ماس الصراع.

ونظرا للمكانة التي تحتلها سويسرا في التجارة الدولية في الأحجار الكريمة، فإنها تدرك مسؤولياتها تمام الإدراك. لقد نفَّذنا بشكل كامل قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بأنغولا وسيراليون. ونحن نتعاون تعاونا وثيقا مع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بمكافحة جميع أشكال تداول الماس المرتبط بالصراعات.

وبالإضافة إلى ذلك، تطبِّق الحكومة السويسرية تدابير تتجاوز ما هو مطلوب بموجب قرارات الأمم المتحدة. ونحن نقوم بشكل خاص بعملية رصد يقِظة جدا لمنشأ الماس وحركة تداوله في السوق، وخصوصا ما يصل منه إلى أراضينا عبر طرق ملتوية. وعلاوة على ذلك، تقوم السلطات السويسرية بعملية استعراض كامل للوائحها المتعلقة بالموانئ الحرة. وهدفها من ذلك هو بسط سيطرة أكبر على كل أحجار الماس الخام التي تدخل أو تترك الموانئ الحرة في الأراضي السويسرية.

كما أنه نظرا للمكانة التي تحتلها سويسرا في تجارة الماس العالمية، فإنها تؤيد بقوة اعتماد نظام دولي لإصدار شهادات للماس الخام. وينبغي أن يكون هذا النظام فعالا وانتقائيا وقابلا للتطبيق فيكون فعالا بمعنى أن يكون قادرا على القيام، دون اللجوء إلى أية وسائل ملتوية، بمكافحة الاتجار غير المشروع والفساد والغش. ويجب أن يكون انتقائيا إلى الحد الذي لا تكون فيه مكافحة الاتجار غير المشروع بالماس رادعا للتجارة المشروعة. ولن يكون

النظام الدولي لإصدار الشهادات ممكنا إلا بتأييد أوساط صناعة الماس بلا تردد. بعد ذلك، ينبغي أن تكون عملية التنفيذ سهلة جدا، وأعني بذلك أنه يجب أن يصاغ النظام على نحو يجعله يؤدي لا إلى عقبات بيروقراطية إضافية، بل إلى تدابير بسيطة وعملية تمكِّن القائمين بالتنفيذ من أداء مهامهم بسهولة في مكافحة الاتجار غير المشروع.

وينطلق نظام إصدار شهادات الماس هذا، في نظر سويسرا، من روح عملية إنترلاكين، التي بدأناها والتي تم بموجبها وضع ما يسمى بالجزاءات الموجهة – وهي جزاءات نعاقب بها في المقام الأول مجموعات معينة ومحددة بدقة من الأطراف الفاعلة، بينما نقلل إلى الحد الأدنى الأضرار والآثار الملازمة لها على الدول المجاورة والمجتمع المدني.

وفي الختام، أود أن أؤكد للدول الممثَّلة هنا أن سويسرا لديها الإرادة السياسية اللازمة لبذل كل جهد ممكن للقضاء التام على استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة الماس، في أي أغراض تتصل بالصراعات. صحيح أن هذه الصراعات المسلحة هي أكثر من مجرد مسألة الماس، إلا أن المجتمع الدولي، بالهجوم على أسلوب التمويل هذا، يضيف عنصرا هاما للعمل الحساس الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال عمليات حفظ السلام والتزام موظفيها الشخصي بعملية إعادة بناء أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا الموضوع.

تبتُّ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/55/L.52 المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التداول غير المشروع بالماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة من أجل منع وقوع الصراعات وتسويتها“.

وقبل أن نبت في مشروع القرار A/55/L.52، أود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية ضمن مقدميه: بابوا غينيا الجديدة، وبوركينا فاسو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/55/L.52؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.52 (القرار ٥٥/٥٦).

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الاختصار الشديد. لقد أخذت الكلمة لأشكر أعضاء الجمعية العامة على تأييدهم هذا القرار. وأعلم أن عدة وفود كانت لديها صعوبات كبيرة في قبول بعض فروع القرار، ولكنني أقول إنها مجرد بداية العملية، وآمل أن تظل هذه الوفود مشتركة معنا ونحن نمضي قدما في تطوير هذه العملية في الأيام المقبلة.

هناك بضعة بلدان ساعدتنا حقا في توجيه هذه العملية، ويطيب لي أن أتوجه إليها بالشكر، ومن بينها المملكة المتحدة التي عقدت اجتماعا في لندن لمتابعة تفاصيل هذه المسألة، وروسيا التي كان وزير خارجيتها ضمن أولئك الذين شرعوا، في وقت مبكر جدا، إلى جانب وزير خارجية بلادي ووزير خارجية المملكة المتحدة، في تطوير فكرة إعداد مشروع قرار. وهذا بالطبع لم يكن بإمكاننا أن نحققه إطلاقا لولا جيراننا – ناميبيا وأنغولا وبوتسوانا – الذين كانوا في الواقع يقودون هذه العملية محليا، ومن خلال عملية بريتوريا. وأود أن أتوجه إليهم وإلى كل من صوت لصالح هذا القرار بجزيل الشكر على ذلك.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يعتذر وفد بلادي على أخذه الكلمة في هذه الساعة المتأخرة. وكل ما نوده هو أن نشكركم، سيدي الرئيس، وأن نشكر من خلالكم كامل أعضاء مكتب

الجمعية العامة على استجابتكم البناءة لطلب المملكة المتحدة بإضافة البند المتعلق بدور الماس في تأجيج الصراع.

ونود أيضا أن نشكر جمهورية جنوب أفريقيا الشقيقة وممثلها، على صبرهما وبراعتهما في إدارة المفاوضات. كما أتوجه بالشكر إلى الخبراء الذين عملوا نهارا وليلا طوال ثلاثة أسابيع لإعداد القرار المتخذ توا، والذي يفي يقينا بتوقعات وفد بلدي. ولا يساورنا أدنى شك في أن الصك الذي اعتمدته الجمعية توا، يمثل خطوة إضافية ستكمل جميع المبادرات التي سبق اعتمادها بغرض قطع الصلة بين التداول غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة، كمساهمة من أجل منع وقوع الصراعات وتسويتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٧٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية):أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستستأنف نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال ”تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام“ صباح يوم الاثنين في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بوصفه البند الثاني، وذلك للنظر في مشروع قرار منقح وارد في الوثيقة A/55/L.51/Rev.2. وسيصدر مشروع القرار المنقح صباح يوم الاثنين في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.